الجزء الأول

البنية التحتية

أو

التمثيل الدلالي التداولي

تصدير

هدفنا في هذا البحث أن نسائل إحدى النظريات اللسانية الوظيفية عما يمكن أن تُمدّ به الدّارس الذي يروم قضايا اللغة العربية من منظور وظيفي، أي انطلاقاً من الفرضية العامة القائلة بأن بنية اللسان الطبيعي الصورية ترتبط ارتباطا تبعية بوظيفته الرئيسية، وظيفة التواصل داخل المجتمعات البشرية.

النظرية اللسانية المعتمدة هي "**نظرية النحو الوظيفي**"، التي اتخذناها إطاراً عامّا لأبحاثنا السابقة. أما القضايا التي ستكون موضوعا لهذا البحث فقد اخترناها معتمدين معيارين أساسيين اثنين: أولا، جدة هذه القضايا بالنظر إلى ما بحثنا فيه فيما سبق من أعمالنا فهي إما إشكالات لم تَتَطرّق إليها البتة أو عالجناها دون أن نُوفّيها حقها من المعالجة أو تناولناها من منظور نموذج النحو الوظيفي الأول وبقي علينا أن نعيد النظر فيها لتبيّن كيفية تناولها في إطار النموذج الحالي: ثانيا، مدى الاستفادة التي يمكن أن تحصّلها لسانيات العربية من دراسة هذه القضايا من ناحية ومدى الربح الذي قد يعود من هذه الدراسة على نظرية النحو الوظيفي من ناحية أخرى.

نتناول هنا بعد التقديم لصياغة النحو الوظيفي الجديدة، أربع قضايا كبرى: (أ) **المدخل المعجمي** وتنظيمه ودوره بالنظر إلى باقي مكونات النحو حيث نثير إشكالات لم تُثر بعد في إطار هذا النحو كإشكال التمثيل للمشترك اللفظي وللمعاني المجازية وللعبارات المتحجرة وإشكال تنظيم مداخل المعجم المزدوج و(ب) **الالتباس** كظاهرة لغوية عادية حيث نسائل نظرية النحو الوظيفي عن الإواليات التي توفرها لتأويل العبارات الملتبسة بجميع أنماطها و(ج) **الوجوه** القضوية التي يمرر بها المتكلم موقفه من فحوى خطابه حيث نحاول أن نرصد أنماط الوجوه المتحققة في اللغة العربية والوسائل (المعجمية والصرفية والتركيبية والتنغيمية) التي تسخّرها هذه اللغة للتعبير عنها مثيرين، بالمناسبة، إشكالات عامة تمس تعريف مفهوم الوجه وما يميزه عن مفاهيم أخرى غالبا ما تختلط به و(د) مجال التمثيل الدلالي – التداولي

ودوره في عملية الترجمة حيث نتبين أن البنية التحتية الدلالية – التداولية تشكّل جسر العبور من العبارة – المصدر إلى العبارة – الهدف وأن أقْدّر أنماط البنيات التحتية على الاضطلاع بهذه المهمة هي التمثيلات الدلالية – التداولية التي من قبيل ما تقترحه نظرية النحو الوظيفي كبنيات تحتية.

ومن خلال هذه الدراسات الأربع نمحص مدى ورود أحد الطروح الأساسية في الصياغة الجديدة لهذه النظرية وهو أن عملية تأويل العبارات اللغوية عملية "**قوالبية**" تسهم فيها قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية جميعها بدرجات متفاوتة يحدّدها نوع وأهمية المعلومة أو المعلومات التي يقضيها التأويل.

الرباط 5 مارس 1995

مقدمة منهجية

0- مدخل:

تتدرج نظرية النحو الوظيفي في زمرة النظريات اللسانية الوظيفية التي تختلف عن النظريات اللسانية الأخرى (النظريات غير الوظيفية أو "الصورية) كما درج على تسميتها) من حيث مجموعة من الافتراضات عن اللسان الطبيعي أهمها "افتراض الوظيفية" القائل بأن وظيفة اللغات الطبيعية هي إتاحة التواصل (أو نوع من التواصل) داخل المجتمعات وأن هذه الوظيفة تحدد، إلى حد بعيد، الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية...) للعبارات اللغوية.

وقد مر النحو الوظيفي، بالنظر إلى بنيته العامة، بمرحلتين أساسيتين اثنتين يمثلهما كتابا ديك (ديك 1978 وديك 1989)، وتختلف المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى في أمرين: **أولا**، أصبح الجهاز الواصف، باعتباره نموذجا لمستعمل اللغة الطبيعية، جهازا مركبا متعدد القوالب: **ثانيا**، انتقل التمثيل التحتي للعبارات اللغوية من بنية بسيطة إلى بنية متعددة الطبقات تتضمن حملا وقضية وجملة على اعتبار أن طبقة الجملة تعلو طبقة القضية وأن طبقة القضية تعلو طبقة الحمل. في ما يلي، تعرض بإيجاز للمبادئ المنهجية العامة التي اعتمدها النحو في المرحلتين معا ثم للبنية العامة التي اتخذها في المرحلة الثانية. وسنتوخى في هذا الغرض إدراج أهم ما كتب عن نموذج مستعمل اللغة الطبيعية منذ ظهور كتاب ديك (1989) إلى الآن، وهو ما يميزه عن العروض التي أفردناها للنحو الوظيفي في كتاباتنا السابقة.

1- المبادئ المنهجية

يمكن أن نعرض لأهم مرتكزات النحو الوظيفي المنهجية من خلال محاور أربعة هي: (أ) وظيفة اللغة و(ب) البنية والوظيفة و(ج) موضوع الوصف اللغوي و(د) ضوابط الوصف اللغوي.

1-1 وظيفة اللغة:

أول ما يميز الأنحاء الوظيفية عن غيرها من الأنحاء أنها تفترض، بالنسبة لوظيفة اللغات الطبيعية، الافتراضين التالين:

(أ) إذا كانت اللغة بنية أو نسقا من الخصائص الصورية (صوتية، صرفية، تركيبية، معجمية...) فإن من مقوماتها كذلك أنها تؤدي وظيفة معينة داخل المجتمعات البشرية. اللغة إذن، بنية وأداة في ذات الوقت.

(ب) رغم أنه من الممكن أن تؤدي اللغة وظائف مختلفة (الوظائف الست التي تحدث عنها ياكبسون 1963 والوظائف الثلاث الواردة عند هاليداي 1970 مثلا) فإن وظيفتها الأساسية هي إتاحة التواصل بين مستعمليها. وتكمن أساسية هذه الوظيفة بالنظر إلى باقي ما يمكن أن تؤديه اللغة وظائف في أمرين:

1) يمكن أن تختلف النصوص من حيث الوظيفة الأكثر بروزا (الوظيفة الشعرية مثلا) لكنها لا تخلو من الوظيفة التواصلية ولو كانت هذه الوظيفة تحتل مكانة ثانوية في النص. ولعل ذلك راجع إلى أن الوظائف الأخرى تَتحدّد انطلاقاً من وظيفة التواصل. من الأمثلة المعروفة لذلك ما يسمى "الانحياز" وهو الخرق المؤدي إلى خلق الصورة الشعرية.

2) من الوظائف المرصودة، كالوظائف الثلاث الواردة عند هاليدي (الوظيفية التمثيلية والوظيفة العلاقية والوظيفة النصية)، ما لا يعدو أن يكون مجرد أوجه مختلفة للوظيفة التواصلية. في هذا الاتجاه، بيّنا (المتوكل 1989) أن وظائف هاليداي الثلاث هذه ليست، في نهاية المطاف، سوى المقومات الثلاثة لعملية التواصل، إذ لا تواصل يمكن حصوله إذا اختلت الوظيفة التمثيلية أو الوظيفية العلاقية أو الوظيفة النصية.

1-2- البنية والوظيفة:

يفترض النحو الوظيفي، كباقي النظريات الوظيفية، بالنسبة للبنية والوظيفة، أنهما متعالقتان بحيث لا يمكن الفصل لينهما وأن البنية تابعة للوظيفة. ويترتب عن هذا الافتراض عدة مسائل أهمها:

(أ) الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية...) للعبارات اللغوية تحددها، إلى حد بعيد، الخصائص الدلالية والتداولية باعتبار المجموعة الأولى من الخصائص وسائل للتعبير عن المجموعة الثانية.

من الأمثلة التي يمكن سوقها في هذا الباب عن علاقة التداول بالتركيب التقديم في اللغة العربية. تختلف الجملة (1 أ) عن الجملة (1ب) من حيث إن المفعول في الجملة الثانية محتل للموقع الصدر:

(1) أ – قابل عمرو هنداً

ب– هنداً قابل عمرو

ومن المبيّن أن تقدُّم المفعول علة الفعل في هذه الجملة تحكمه الوظية التداولية (بؤرة المقابلة) التي يحملها هذا المكون، على اعتبار أن (أ) جواب لاستفهام في حين أن (1 ب) تعيين للمعلومة الواردة (أو المعلومة التي يعتبرها المتكلم واردة).

(ب) إذا كانت البنية والوظيفة على هذه الدرجة من الترابط أصبح من الضروري أن يتخذ موضوعا للوصف اللغوي لا الخصائص البنيوية فقط بل كذلك الخصائص الوظيفية والتعالقات القائمة بين المجموعتين من الخصائص. الوصف اللغوي الذي يمكن أن يتّسم بالكفاية هو، إذن، الوصف القادر على رصد خصائص العبارة البنيوية (الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية) وخصائصها الدلالية والتداولية ورصد العلائق التي تربط بين هذه المجموعة من الخصائص وتلك.

(ج) ويبلغ الوصف اللغوي الكفاية المثلى، من وجهة نظر الوظيفيين، حين يكون النموذج (= الجهاز الواصف) مصوغا على أساس أن يمثل للخصائص الدلالية والتداولية في مستوى البنية التحتية (أو "العميقة") وأن يمثل للخصائص البنيوية في مستوى متأخر من مستويات الاشتقاق (وليكن ذلك في "البنية المكوّنيّة") وأن يربط بين هذين المستويين عند طريق نسق من القواعد تتخذ دخلا لها المعلومات المتوافرة في البنية التحتية عن الخصائص الدلالية والتداولية. بهذه الصياغة، يستطيع النموذج أن يرصد علاقة التبعيّة التي تربط البنية بالوظيفة، الخصائص البنيوية بالخصائص الدلالية والتداولية. مثال ذلك أننا إذا أردنا أن نصف وصفا كافيا ظاهرة التقديم في الجملة(1 ب)، في إطار وظيفي، توجب علينا أن نمثل للوظيفة التداولية بؤرة المقابلة (وعلى الأدق بؤرة التعيين) في

مستوى البنية التحتية وأن نصوغ قاعدة تركيبية (قاعدة موقعة علـــى الأدق) تقضي بإحلال المكون المبأر صدر الجملة على أساس تلك المعلومة الوظيفيـــة. وهذه المسطرة مخالفة للمسطرة المتبعة في الأنحاء غير الوظيفية حيـــث يحـــدث عكس ذلك فتسند الوظيفة البؤرة إلى المكون المصدر على أساس موقعه.

3-1- موضوع الوصف اللغوي:

يمكن القول بأن جميع النظريات اللسانية تكاد تجمع على أن موضوع الوصف اللغوي هو "قدرة" المتكلم – المستمع. إلا أن هذه النظريات تختلف مـــن حيـــث تحديد هذه الدرة، فلئن كان شومسكي (شومســـكي 1977 وشومســـكي 1988) يرى أن القدرة قدرتان،"قدرة نحوية" صرف و"قدرة تداوليـــة" فـــإن الـــوظيفيين (والتداوليين بوجه عام) يذهبون إلى أن القدرة اللغوية قدرة واحدة تجمع بين النحو والتداول ويطلقون عليهـــا مصـــطلح "القـــدرة التواصـــلية" (Communicative compétence). وقد كتب الكثير عن طبيعة القدرة التواصلية ومقوماتها (ها يمـــز 1971). أما في نظرية النحو الوظيفي، على وجه التحديـــد، فإنهـــا مـــا يُمكّـــن "مستعملي اللغة الطبيعية" من التواصل فيما بينهم بواسطة العبارات اللغوية، أي ما يمكّنهم من التفاهم والتأثير في مدخرهم المعلوماتي (بما في ذلك من معارف، وعقائد وأفكار مسبقة وإحساسات) والتأثير حتى في سلوكهم الفعلي عن طريق اللغة (ديك 1989: 1).وتتكون القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية من خمس ملكات على الأقل وهي: الملكة اللغوية والملكة المنطقية والملكة المعرفيـــة والملكـــة الإدراكية والملكة الاجتماعية. وتقوم كل من هذه الملكـــات بـــدورها في عمليـــة التواصل على الشكل التالي (ديك 1989: 1-2):

(أ) تمكن الملكة اللغوية مستعمل اللغة الطبيعية من أن ينتج ويُؤوّل إنتاجا وتأويلا صحيحين عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة جدا ومعقدة جدا في عدد كـــبير من المواقف التواصلية المختلفة؛

(ب) وبفضل الملكة المنطقية يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية، على اعتباره مـــزودا بمعارف معينة، أن يشتق معارف أخرى بواسطة قواعد اســـتدلال تحكمهـــا مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي؛

(ج) وتمكن الملكةُ المعرفية مستعمل اللغة الطبيعية من تكوين رصيد من المعارف المنظمة، وبفضلها يستطيع أن يستق معارف من العبارات اللغوية كما يستطيع أن يختزن هذه المعارف في الشكل المطلوب وأن يستحضرها لاستعمالها في تأويل العبارات اللغوية؛

(د) ويتمكن مستعمل اللغة الطبيعية، بواسطة الملكة الإدراكية، من أن يدرك محيطه وأن يشتق من هذا الإدراك معارف يستطيع استخدامها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها؛

(هـ) أما الملكة الاجتماعية فيها يتوسل مستعمل اللغة الطبيعية لمعرفة وضبط الكيفية التي ينبغي أن يخاطب بها مخاطباً معيّناً في موقف تواصلي معين قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة.

يستدعي هذا التصور للقدرة التواصلية، طبيعتها ومقوماتها، الملاحظات التالية:

1) تستوجب عملية التواصل عن طريق اللغة، ملكات أخرى غير الملكة اللغوية الصرف مفاد ذلك أن مستعملي اللغة الطبيعية يستخدمون، وهم ينتجون عبارات لغوية أو يؤولونها، معارف لغوية صرفاً ومعارف أخرى غير لغوية؛

2) يستعمل ديك (ديك 1989: 1) وهو يعدد الملكات التي تؤلف القدرة التواصلية عبارة "على الأقل". ويستنتج من هذه العبارة أنه من الممكن إضافة ملكات أخرى إلى الملكات الخمس الأنفة الذكر. وقد نفكر على الخصوص، في إضافة ملكة سادسة نسميها "الملكة الشعرية" وتكون مهمتها الاضطلاع بإمداد مستعمل اللغة الطبيعية بما يستلزمه إنتاج وتأويل العبارات اللغوية ذات الطابع الشعري. وتتم إضافة هذه الملكة على أساس افتراض أنها جزء من قدرة مستعمل اللغة الطبيعية بوجه عام وليست وقفا على أشخاص معينين. وإذا صح هذا الافتراض تصبح دراسة "الخطاب الأدبي" مندرجة في موضوع الوصف اللغوي العام أي موضوعا من مواضيع النحو (بمفهومه الواسع).

3) تتضمن الملكة اللغوية الصّرف، في هذا التصور للقدرة، الجوانب التداولية بخلاف ما نجده في التصور التوليدي التحويلي حيث يفصل، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، بين قدرتين مستقلتين اثنتين: قدرة نحوية وقدرة تداولية، ويترتب عن هذا، كما سنرى فيما بعد، وصف الخصائص البنيوية للعبارات

اللغوية ليس مستقلا عن وصف خصائصها التداولية. بعبارة أخرى، ليس التداول، في تصور النحو الوظيفي قالباً مستقلا عن القالب النحوي يتفاعل معه حين الانجاز إنتاجاً وتأويلاً، وإنما هو جزء منه.

4) مهمة الملكة الإدراكية، حسب التحديد الذي تأخذه في هذا التصور للقدرة، مهمتان: فهي، من جهة، تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من استخدام مدركاته الحسية في موقف تواصلي معين لإنتاج أو تأويل العبارات اللغوية (تأويل أسماء الإشارة والضمائر ذات الإحالة الإشارية...) وهي، من جهة ثانية، تتيح له اشتقاق معارف معينة من مدركاته الحسية يضيفها إلى معارفه العامة التي يستخدمها أيضا في عمليتي الإنتاج والفهم. بذلك، نرى وجها من وجوه التفاعل بين الملكتين الإدراكية والمعرفية حيث يمكن أن تتخذ الملكة الثانية دخلا لها خرج الملكة الأولى. وقد يحصل كذلك العكس حيث يمكن أن تستخدم المعارف العامة (الملكة المعرفية) في التعرف على ما يدرك بالحواس.

5) يختلف هذا التصور لمكونات القدرة التواصلية عن تصور منظري ما سُمّي "الدلالة التوليدية" (Generative Semantics) من حيث إن الملكة المنطقية تُشكّل حيّزاً من القدرة التواصلية مستقلاً عن الملكة اللغوية الصّرف. وقد كان منظرو تلك النظرية (لاكوف على الخصوص) وقد كان منظرو تلك النظرية (لاكوف على الخصوص) يذهبون إلى أن إواليات "المنطق الطبيعي" (الاستدلالات التي تُستعمل في اشتقاق القوى الإنجازية المستلزمة، الاقتضاءات...) جزء من القدرة النحوية ذاتها.

ولسنا بصدد المفاضلة بين نظريتي النحو الوظيفي والدلالة التوليدية هنا، ولكن، يمكن أن نقول إن الفصل بين الملكتين اللغوية الصرف والمنطقية فصل وارد إذ إنه، على الأقل، يتيح تلاقي التعقيد والثقل اللذين يتسم بهما نموذج الدلالة التوليدية فضلا على أن له من الحظوظ ما يجعله أقرب إلى وصف حقيقة القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية.

6) تُوفّر الملكة الاجتماعية لمستعمل اللغة الطبيعية المعلومات التي تمكنه من استخدام العبارة المناسبة وهو يخاطب مخاطبا معينا في موقف تواصلي معين قصد تحقيق غرض تواصلي معين. من هذه المعلومات ما يتعلق أساسا بالخلفية

الاجتماعية – الثقافية للمتخاطبين التي لها تأثير في كلّ من إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. ويمكن أن نميز داخل هذه الخلفية الاجتماعية – الثقافية بين ثلاث مجموعات من العناصر:

(أ) العناصر التي يمكن أن يقال عنها إنها كلية وهي العناصر التي تتقاسمها الثقافات الإنسانية على تباينها، و(ب) "العناصر العامة وتشكل القاسم الثقافي المشترك بين نمط معين من المجتمعات (= الثقافة الغربية في مقابل الثقافة الشرقية مثلا) و(ج) العناصر الخاصة وهي العناصر التي تنفرد بها عشيرة اجتماعية – ثقافية معينة (= الثقافة العربية، مثلا). وهذه العناصر (أو المجموعات الثلاث من العناصر) تُسهم بدرجات متفاوتة في عمليتي إنتاج وتأويل العبارات اللغوية إلى جانب الملكات الأخرى وتقوم كذلك بدور هام في عملية الترجمة حيث يواجه المترجم إشكال الائتلاف/الاختلاف الثقافي بالإضافة إلى الإشكالات اللغوية.

7) تشكّل كل ملكة من ملكات القدرة التواصلية جهازاً مستقلاً من حيث طبيعته وموضوعه والمبادئ التي يعتمدها والقواعد التي يستخدمها لكنها تتفاعل جميعها أثناء إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها بحيث يتخذ بعضها دخلاً له خرّج البعث ويقوم بعضها. في هاتين العمليتين، بوظائف تختلف عن الوظائف التي يقوم بها البعض الآخر لكنها تكملها.

سنتناول بشيء من التفصيل كيفية تفاعل هذه الملكات، باعتبارها قوالب، في المبحث الثاني.

1-4- ضوابط الوصف اللغوي:

مطامع نظرية النحو الوظيفي تتلخص في ثلاثة مطامح: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية. وتشكل هذه المطامح، في الوقت ذاته، ضوابط للنظرية تتم على ضوئها المفاضلة بين مختلف النماذج التي يمكن أن تفرزها. وفي ما يلي نعرف بالكفايات الثلاث.

مطامح نظرية النحو الوظيفي تتلخص في ثلاثة مطامح: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية. وتشكل هذه المطامح، في الوقت ذاته، ضوابط

للنظرية تتم على ضوئها المفاضلة بين مختلف النماذج التي يمكن أن تفرزها وفي ما يلي نعرف بالكفايات الثلاث.

1-4-1- الكفاية التداولية:

يكتب "ديك 1989: 12-13) في معرض تعريفه للكفاية التداولية: "نريد من النحو الوظيفي أن يكشف لنا عن خصائص العبارات اللغوية التي لها علاقة بالكيفية التي تستعمل بها هذه العبارات، وأن يفعل ذلك بالطريقة التي تمكّن من ربط هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التفاعل اللغوي". ويترتب عن ذلك أن العبارات اللغوية يجب أن تعد لا كذوات منعزلة. بل كأدوات يستعملها المتكلم داخل سياق تحدده العبارات السابقة، ويُقاس إمكان إدماج النحو الوظيفي في نظرية تداولية أوسع بدرجة استجابته لضابط"الكفاية التداولية". وحتى تتم الاستجابة لهذا الضابط، يتعين إرضاء الشروط الأساسية الثلاثة الآتية؛

(أ) يجب التمثيل لكل الخصائص التداولية للعبارات اللغوية (كالخصائص الوجهية والخصائص الإنجازية والوظائف التداولية التي تحملها مكونات العبارات...)؛

(ب) يجب أن يُمثّل لهذه الفئة من الخصائص داخل النحو ذاته (أي، بالنسبة للصورة الحالية للنحو الوظيفي، داخل القالب النحوي) لا خارجه؛

(ج) يجب أن يكون المستوى الذي يُمثّل فيه لهذه الخصائص سابقا، من حيث مراحل اشتقاق العبارة، على المستوى الذي تحدد فيه الخصائص البنيوية، على اعتبار أن الخصائصص الثانية تعكس الخصائص الأولى. ومن الملاحظ أن منظري المحو الوظيفي، يسعون باستمرار، في إرضاء هذه الشروط الثلاثة بإغنَاء التمثيل للخصائص التداولية وصورنة ما كان منها يستعصي على الصورنة.

1-4-2- الكفاية النفسية:

يُعتبر نحوا كافيا نفسيّا النحوُ الذي يعكس، ما أمكن ذلك، النماذج النفسية للقدرة اللغوية وللسلوك اللغوي، ويكون ذلك في اتجاهين: في اتجاه الإنتاج حيث تحدّد الطريقة التي يبنى بها المتكلم العبارة اللغوية ويصوغها واتجاه الفهم حيث تحدّد الطريقة التي يحلل بها المخاطب العبارة اللغوية وتقوم بتأويلها التأويل الملائم،

ويتعين على النحو الذي يسعى في تحصيل هذه الكفاية أن يستجيب للمقتضيين التاليين:

(أ) **أولا**: أن يُقصَى من إواياته ما ثيت عدم واقعيته النفسية أو ما يُشَكُّ في واقعيته النفسية، كالقواعد التحويلية مثلا. وقد بُني النحو الوظيفي، منذ البداية، (ديك 1978) على أساس عدم استخدام هذا الصنف من القواعد في أي مرحلة من مراحل اشتقاق العبارات اللغوية.

(ب) **ثانيا**: بناء وصياغة النحو على أساس تضمنه لجهازين اثنين، جهاز توليد ("مولد" بمصطلح الحاسوب) وجهاز تحليل ("محلل"). وقد قدمت اقتراحات في هذا الباب في إطار حوسبة النحو الوظيفي (ديك وكونوللي 1989، ديك وكاهرل 1992) حيث أضيف في القالب النحوي، إلى جهاز التوليد الذي يضطلع بإنتاج العبارات، جهاز تحليل يقوم بالوظيفة العكسية حيث يُمكّن من إرجاع العبارات المتحققة إلى بنياتها التحتية.

1-4-3- الكفاية النمطية:

يمكن للنحو أن يحصِّل الكفاية النمطية حين يستطيع أن يبني أوصافا للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة وأن يرصد، في الوقت ذاته، ما يؤالف بين هذه اللغات المتباينة نمطيا وما يخالف بينها.

للاستجابة إلى ما يقتضيه الكفاية النمطية يجب أن تتسم النظرية بسمتين اثنتين – تبدوان متناقضتين – في ذات الوقت وهما سمتا "**التجريد**" و"**الملموسية**". فالنظرية اللغوية يجب أن ترقى إلى درجة معقولة من التجريد لتستطيع أن تطبق على لغات متباينة نمطيا كما يجب أن تظل، في نفس الوقت أقرب ما يمكن أن تكون، من الوقائع اللغوية الملموسة كما تتحقق في أي لغة. فإذا اقتربت كثيرا من الوقائع اللغوية للغات معينة كان من العسير انطباقها على لغات أخرى وإذا كانت موغلة في التجريد أصبحت عاجزة عن رصد الوقائع اللغوية كما تتحقق في لغات معينة. وهكذا، يتعين على النظرية الرامية إلى الحصول على درجة معقولة من الكفاية النمطية أن تصوغ مبادئها وقواعدها وتمثيلاتها متوخية توسطا بين التجريد والملموسية يؤهلها لوصف أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية دون الإخلال

بضبط تحققات الوقائع اللغوية داخل كل لغة. في هذا الاتجاه، حاول منظرو النحو الوظيفي أن يقصوا كل ما من شأنه أن يجعل الوصف اللغوي مجاوزاً للحد المعقول من التجريد. من أمثلة هذا الضرب من الاحترازات تلافي التمثيل الدلالي الذي ساد في أطر نظرية أخرى كنظرية الدلالة التوليدية. فالمفردات، في النحو الوظيفي يمثل لها في مستوى البنية التحتية ذاتها، على أساس أنها مفردات اللغة موضوع الوصف لا على أساس مجموعة سمات دلالية مجردة تتحقق فيما بعد في شكل وحدات معجمية. فالمحمول "**قتل**"، مثلا، يمثل له، في البنية التحتية كما هو، أي "**قتل**"، لا في شكل البنية الدلالية (2):

(2) [جعل (س) [لاحي (ص)]]

حيث "**جعل**" و"لاحي" سمتان دلاليتان مجردتان معوضان فيما بعد، عن طريق الإدماج المعجمي، بعد إجراء قاعدة "تصعيد" المحمول" بالمفردة "**قتل**". ومن مميزات هذا التمثل المباشر ما يظهر جلياً في عملية الترجمة حيث يُمكّن من ترجمة أبسط وأقل كلفة إذا قيس بالتمثيل عن طريق السمات الدلالية المجردة.

2- تنظيم النموذج:

أشرنا في ما سبق إلى أنه قد طرأ تطور في نظرية النحو الوظيفي في السنوات الخمس الأخيرة وأن هذا التطور يتعلق أساسا بأمرين: بنية النموذج الواصف ككل وطبيعة البنية التحتية مصدر اشتقاق العبارات اللغوية. وفي المباحث الثلاثة التالية، نعرض لهذا التطور من خلال محاور ثلاثة: نموذج مستعمل اللغة الطبيعية والقالب النحوي والبنية التحتية المتعددة الطبقات.

2-1- نموذج مستعمل اللغة الطبيعية:

باعتبار أن موضوع الوصف اللغوي هو، كما تقدم، القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية والتي تتألف من عدة ملكات، صيغ "نموذج مستعمل اللغة الطبيعية" على أساس أنه جهاز قالبي يتضمن على الأقل خمسة قوالب يفي كل قالب منها بوصف ملكة من الملكات الخمس. وفي الفقرتين المواليتين نتناول بشيء من التفصيل مكونات نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ووظائفها.

2-1-1- القوالب:

حسب اقتراح ديك (ديك 1989)، يتكون نموذج مستعمل اللغة الطبيعية من خمسة قوالب هي: القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي. وهذه القوالب تضطلع بوسف الملكات الخمس التي تتألف منها القدرة التواصلية لمستعمل اللغة الطبيعية. ولنذكر أن قائمة هذه الملكات قائمة مفتوحة بحيث يمكن إضافة ملكات أخرى، إذا ثبت ورود إضافتها، كما هو الشأن بالنسبة للملكة الشعرية.

ونقترح الرسم التالي لتوضيح بنية نموذج مستعمل اللغة الطبيعية والقوالب التي يتضمنها (على أساس إمكان إضافة قوالب أخرى):

(3) **بنية نموذج مستعمل اللغة الطبيعية**

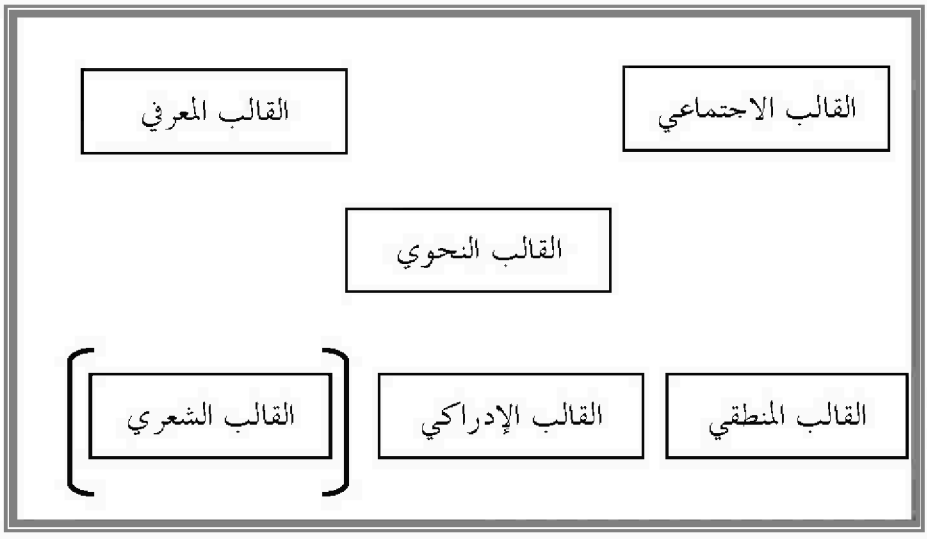

ونفترض في كل قالب من هذه القوالب أن يتضمن بدوره قوالب فرعية. فالقالب النحوي، مثلا، يتألف من ثلاثة قوالب:

(أ) القالب الذي يتكفل ببناء البنية التحتية مصدر الاشتقاق.

(ب) القالب الطي يضطلع بنقل هذه البنية إلى بنية مكونيّة.

(ج) القالب الذي يقوم بتحديد الصورة الصوتية لهذه البنية. ويتضمن القالب المنطقي، في مقترح ديك، خمسة قوالب فرعيّة هي: قالب الحدود وقالب

المحمولات وقالب الحمول وقالب القضايا والقالب الإنجاري. وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) إضافة قالب فرعي آخر أسميناه "**القالب النصي**" تكون مهمته الاضطلاع برصد الاستدلالات المنطقية التي تقوم بين معلومات تنتمي إلى قطع مختلفة من نفس النص. ويمكن أن نفترض كذلك أن القالب الاجتماعي يتضمن، بناءأ عل ما قلناه عن أنواع المعلومات التي توفرها الملكة الاجتماعية، ثلاثة قوالب فرعية، قالب العناصر الاجتماعية – الثقافية الكلية وقالب العناصر الاجتماعية – الثقافة العامة وقالب العناصر الاجتماعية – الثقافة الخاصة. ومن المترجح أن تكون القوالب الأخرى قابلة لنفس التفريع بحيث يشمل كل قالب منها قوالب فرعية تتفاعل فيما بينها للاضطلاع بمهمة القالب ككل.

فيما يخص الطريقة التي يُمثّل بها للمعلومات في قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، فإن ديك (ديك 1989 وديك 1990) يذهب إلى أنها يجب أن "تتكلّم" جميعُها نفس "اللغة" وأن من "اللغات" التي يمكن أن تقترح في هذا الصدد البنيات التحتية كما يتصورها النحو الوظيفي. إذا تبنينا هذا الاقتراح، الذي لا تخفى مزاياه (التوحيد بين قوالب النموذج، الاقتصاد...) أصبحت المعلومات المنتمية لمختلف القوالب يمثل لها في شكل بنيات من قبيل (4):

(3) (π_4 وي: (π_3 ق ي: (π_2 وي: (π_1 [φ(س)1 (س)2

(س ن)] (6_1)] (6_2)] (6_3)] (6_4)]

البنية (4) هي البنية التحتية في شكلها العام الذي يجب تكييفه وطبيعة كل قالب من القوالب المعنية بالأمر. وسنفصل القول في هذا في الفقرة الثالثة من هذا المبحث. توحيد لغة التمثيل هذا يصدق على جميع القوالب إلا القالب الإدراكي الذي يقترح ديك (ديك 1989 وديك 1990) أن يتم التمثيل لما يتوافر فيه من معلومات (من مدركات حسية) عن طريق "صور" ("Pictures"). هذه الصور يمكن، طبعا، أن تترجم إلى تمثيلات مفهومية من قبيل (4) ج تنتقل إلى المخزون المعرفي، أي إلى القالب المعرفي.

2-1-2- وظائف القوالب:

تفترض القالبية، عموماً، أمرين: أن يستقل كل قالب عن القوالب الأخرى من حيث موضعه ومن حيث إوالياته (مبادئه وقواعده) وأن يظل، في الوقت نفسه، منفتحا على تلك القوالب بحيث يتفاعل معها في وصف ظواهر معينة. إلا أن هذا التفاعل لا يحصل بطريقة آلية كما أنه لا يتم بنفس الطريقة بالنسبة لجميع القوالب. ولتحديد طريقة التفاعل بين القوالب، حين يتعلق الأمر بنموذج مستعمل اللغة الطبيعية، يلزم أن نجيب على الأسئلة الثلاثة الآتية:

(أ) متى تشتغل كل القوالب ومتى لا يشتغل إلا بعضها؟

(ب) ما هي وظيفة كل قالب؟

(ج) هل جميع القوالب متساوية من حيث الأهمية أم هل تحكم العلاقات القائمة بينها سلمية معينة؟

ثمة حالات تستدعي اشتغال القوالب الخمسة جميعها (القالب اللغوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي) في تأويل عبارة لغوية ما. مثال ذلك الجملة (5):

(5) هل حصلت على كتاب ديك الأخير؟

لكي يتمكن المخاطب بهذه الجملة أن يفهمها فهما تاما، يجب أن يشغّل القوالب الخمسة على النحو التالي:

1- يمد القالب النحوي المؤول بالمعلومات اللغوية الصرف وهي: معلومات صرفية - تركيبية (صيغ المفردات التي تتكون منها العبارة والمقولات المعجمية التي تنتمي إليها والعلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية القائمة بين هذه المفردات...) ومعلومات دلالية (معاني المفردات، معنى العبارة ككل) ومعلومات تداولية (القوة الإنجازية التي تواكب العبارة ككل باعتبارها قوة إنجازية حرفية). فبفضل هذه المعلومات يستطيع المخاطب أن يدرك "المعنى اللغوي" للعبارة المعنية بالأمر.

2- يوفر القالب المعرفي للمؤول المعلومات التي تُوصله إلى التعرف على ما تحيل عليه العبارة "**كتاب ديك الأخير**". ولا يستطيع أن يتوصل إلى ذلك إلا إذا توافرت لديه المعلومات التالية: أن ثمة لغويا يسمى ديك وأن هذا اللغوي قد

كتب مجموعة كتب وأن آخر هذه الكتب كتاب ظهر في سنة 1989 ويحمل عنوان "**نظرية النحو الوظيفي: بنية الجملة**".

3- على اعتبار أن الجملة (5) واردة في مقام الالتماس لا السؤال المحض (على اعتبار أن المراد بها طلب المتكلم من المخاطب إعارته كتاب ديك الأخير)، توكل مهمة اشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة مقاميا (أي الالتماس) إلى القالب المنطقي. وتتم هذه العملية الاشتقاقية كما هو معلوم عن طريق قواعد استدلالية تربط بين البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي والبنية التحتية التي مثل لها داخل االقالب المنطقي.

4- لكي يتوصل المؤول إلى إدراك أن المراد التماس، يجب أن يلجأ إلى القالب الاجتماعي الذي يمده بالمبدإ القاضي بأن الطلب الصادر عن شخص ذي وضع اجتماعي مماثل (أو مساو) يكون التماسا (لا أمرا ولا دعاء). هذه المعلومة تُستخدَم في عملية اشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة مقاميا، أي الالتماس وتمنع، في الوقت ذاته من أن تؤول العبارة على أساس أنها تحمل قوة إنجازية أخرى.

5- وقد يشتغل القالب الإدراكي كذلك في تأويل العبارة المعنية بالأمر حيث يمكن للمخاطب أن يستعين في عملية التعرف على الكتاب المقصود بالصورة التي له عنه (كتاب ذو حجم معين ولون معين...).

وثمة حالات لا تستدعي تشغيل القوالب الخمسة كلها. من هذه الحالات أن تكون العبارة اللغوية المراد تأويلها حاملة لجل المعلومات التي يقتضيها التأويل أو أن تكون دلالة العبارة هي الدلالة المقصودة أو أن تكون العبارة غير مرسومة اجتماعيا. ففي الحالة الأولى يمكن الاستغناء عن القالب المعرفي وفي الحالة الثانية عن القالب المنطقي وفي الحالة الثالثة عن القالب الاجتماعي.

وتتمثل هذه الحالات الثلاث في العبارة التالية:

6- اعرني كتاب ديك، اللغوي الوظيفي، الذي يحمل عنوان "**نظرية النحو الوظيفي**" والذي ظهر سنة 1989 ضمن منشورات "فوريس" بلون أصفر.

فالعبارة ذاتها تمدُّ المخاطب بكل المعلومات التي تمكنه من تأويلها تأويلا كافيا ملائما بحيث لا يحتاج اللجوء إلى معلومات أخرى غير المعلومات الواردة في

العبارة. في تأويل هذا الضرب من العبارات، يمكن القول بأن القالب النحوي لا يحتاج أن يساعده قالب آخر.

ويمكن الخروج، بالنسبة لهذه النقطة، بالتعميم التالي: كلما كانت العبارة غنية من حيث المعلومات التي تحملها كان دور القوالب الأخرى غير القالب النحوي، أقل أهمية، وكلما افتقرت العبارة من حيث حمولتها الإخبارية كانت ضرورة اللجوء إلى هذه القوالب (أو بعضها) أكبر. إلا أنه من الملحوظ أن التواصل العادي يتم، عامة، عن طريق تشغيل القوالب الأخرى بالإضافة إلى القالب النحوي، ويحدث ذل، خاصة، بين متخاطبين تقوم بينهما علاقات تعارف تمكنهما من التواصل بأقل عدد ممكن من العبارات اللغوية. ويمكن القول هنا كذلك، بأنه كلما توافرت المعلومات غير اللغوية (المعلومات التي يمدنا بها القالب المعرفي، والقالب الاجتماعي، والقالب الإدراكي) قل الاحتياج إلى المعلومات اللغوية وكان التواصل ممكنا، بالتالي، عبر عدد قليل من العبارات. مثال ذلك أنه إذا كان المخاطب يملك من المعلمات ما يضمن له إدراك مقصد المتكلم وكان المتكلم يعلم ذلك جاز أن يتم التواصل عن طريق العبارة (7) عرضا عن العبارتين (5) و(6).

(7) كتاب ديك الأخير!

على أساس أنها تحقق الغرض التواصلي الذي تحققانه (أي طلب المتكلم من المخاطب إعارته "**نظرية النحو الوظيفي**").

أما فيما يخص العبارات ذات الطابع الشعري (= العبارات المنتمية إلى "الخطاب الأدبي") فإن تأويلها يحتاج إلى استخدام القالب السادس (القالب الشعري) بالإضافة إلى القالب النحوي وربما قوالب أخرى على افتراض أن القالب الشعري يحتوي من المبادئ والقواعد ما يمكّنه، بالتفاعل مع قوالب أخرى،من وص الظواهر المسماة "**شعرية**" وصفا كافيا ملائما. ولنأخذ مثالا لذلك العبارة التالية؛

(8) كان خالد أسدا في المعركة.

نفترض أن المخاطب بهذه الجملة يتمكن من تأويلها على الكل التالي:

(1) يمده القالب النحوي بالمعلومات اللغوية التالية: (أ) دلالات المفردات الواردة في الجملة: (ب) العلائق التركيبية القائمة بينها (= كون "**أسد**" محمولا

"**خالد**" فاعل و"**المعركة**" لاحق مكاني...)؛ (ج) العلائق الصرفية (الجهة: تام، الزمن: المضي) (د) العلائق التداولية (كون الجملة خبرية وكون "**خالد**" محورا و"**أسدا**" بؤرة...)؛

(2) ويمده القالب المعرفي بما يقتضيه التعرف على الشخص الذي يحيل عليه الاسم "خالد" كما يوفر له ما يمكنه من تأويل الألف واللام في الاسم "المعركة" على أنها "**عهدية**" أو على أنها "**ذكرية**"؛

(3) ويتوقف المؤوّل عند العلاقة بين المحمول "**أسد**" والموضوع الفاعل "**خالد**" التي تتسم بالغرابة بالنسبة للقالب النحوي وبالنظر إلى القالب المعرفي. فمن قيود التوارد التي يفرضها المحمول "**أسد**" على الموضوع الفاعل أن يتسم بسمة "**حيوان**" (حي غير إنسان) وهو قيد يمنع من حمل هذه المفردة على أية مفردة دالة على الإنسان كما هو الشأن بالنسبة لما ورد في الجملة (8).ومن المعارف العامة لدى مستعملي اللغة الطبيعية أن الإنسان والأسد ينتميان إلى نوعين مختلفين وإن تأسرا من حيث الجنس بحيث لا يجوز عقلا أن يتخذ أحدهما وصفاً للآخر بالرغم من ذلك، لا يعد المخاطب الجملة (8) جملة لاحنة بل يتعدى ذلك إلى تأويلها على أساس أن العلاقة بين المفردتين المعنيتين بالأمر علاقة مجازية تقوم على نقل إحدى سمات الأسد – وهي الشجاعة – إلى خالد. السؤال الوارد هنا هو التالي: ما الذي يؤهل المخاطب إلى إدراك العلاقات المجازية وإعطاء العبارات التي يرد فيها هذا الضرب من العلاقات التأويل الملائم؟

يمكن أن يجاب على هذا السؤال في إطار افتراضين اثنين:

أولا: يمكن أن نفترض أن ما يؤهل المخاطب لذلك تفاعل بين الملكات اللغوية والمعرفية والمنطقية. ويتم، إن صح هذا الافتراض، رصد العلاقة المجازية بواسطة القالب النحوي والقالب المنطقي التي تتفاعل، في هذا الباب، على الشكل التالي: تقدم العلاقة بني المفردتين، في القالب النحوي، على أساس أنها تخرق قيد توارد ويمد القالب المعرفي المؤول بمعلومة أن الأسد والإنسان، على تباينهما، يمكن أن يتآلفا من حيث بعض الصفات كالشجاعة ويمكن للمؤول أن يتوصل إلى أن المراد بالعبارة (8) وصف خالد بالشجاعة عن طريق استدلال منطقي يستعمل

المعلومتين الواردتين في القالبين النحوي والمعرفي. هذا الافتراض يذهب، كما يمكن أن تلاحظ، في الاتجاه الذي ذهب فيه سورل (سورل 1979). ومن مستلزماته أنه يعفينا من إضافة القالب الشعري إلى القوالب الخمسة على اعتبار أن الخطاب المجازي لا يقتضي ملكة قائمة الذات مستقلة عن الملكة اللغوية.

ثانيا: يمكن أن نفترض، في المقابل، أن الظواهر المجازية بصفة عامة، بما فيها الظاهرة الممثل لها في الجملة (/)، من اختصاص قالب مستقل، القالب الشعري، على اعتبار أن المجاز من جوانب اللغات الطبيعية التي تقتضي لدى مستعمل اللغة ملكة قائمة الذات مختلفة عن الملكة اللغوية الصرف وإن كانت تتفاعل معها (ومع غيرها من الملكات). في هذا الاتجاه، تصبح العلاقات المجازية – كالعلاقة القائمة بين المحمول والموضوع الفاعل في الجملة (8)– من اختصاص القالب الشعري الذي يمكن أن يستعين على وصفها بقوالب أخرى إضافة إلى القالب النحوي. في هذا الإطار يمكن تصور هذا القالب على أا أنه مجموعة من المبادئ ونسق من القواعد يضطلعان برصد الظواهر المجازية باختلاف أنماطها وبوسف ما يكشل "**أدبية**" الخطاب الأدبي بوجه عام.

وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن للقالب الاجتماعي – أيا كان الافتراض المتبنّي – دوراً في وصف الظواهر المجازية، إذ إن هذه الظواهر، كباقي الظواهر اللغوية، تخضع إلى حد بعيد للعوامل الثقافية. من ذلك أن الاستعارات السائغة في ثقافة ما لا تسوغ ضرورة في غيرها من الثقافات. فالاستعارة الواردة في الجملة (8)، مثلا، قد لا نجد لها نظيرا في الثقافة الفرنسية حيث من المستبعد أن يشبه افنسان بالأسد لشجاعته:

(9) ? Jean était un lion à la bataille.

ويتضح هذا جليّاً حين تقارن بين الجملة (10) ومقابلتها الفرنسية(11):

(10) هند قمر!

(11) * Marie est une lune

فيما يتعلق بوظائف قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية فإنها تتحدد بالدور الذي يلعبه كل قالب في عمليتي إنتاج وتأويل العبارات اللغوية. إذا رجعنا إلى ما يميز كل ملكة من الملكات التي تشكل القدرة التواصلية، استطعنا أن نحدّد على

وجه التقريب – أدوار القوالب التي تضطلع بوصفها على الشكل التالي:

(1) يتكفل القالب النحوي بإنتاج وتأويل العبارات اللغوية. وتأويلها إنتاجاً وتأويلاً سليمين بالنظر إلى الموقف التواصلي. وتتم عمليتا افتتاح والتأويل (أو التوليد والتأويل) عبر القوالب الفرعية (تكوين البنية التحتية، قواعد التعبير، القواعد الصوتية) التي يتضمنها القالب النحوي.

(2) ويقوم القالب المنطقي بمهمة اشتقاق بنيات تحتية من التبنية التحتية المحددة في إطار القالب النحوي عن طريق قواعد استدلال، وتشكل البنية المشتقة جزءا م التمثيل الدلالي – التداولي للعبارة اللغوية يؤخذ بعين الاعتبار لا بالنسبة للتأويل الدلالي فحسب بل كذلك بالنسبة لبعض من قواعد التعبير (إسناد الوظائف التداولية، إسناد النبر والتنغيم...) التي تقتضي معلومات لا تتوافر إلا في هذه البنية المشتقة.

(3) ويضلع القالب المعرفي بتخزين المعارف التي ترد عليه من القوالب الأخرى وتنظيمها لاستعمالها، حين الحاجة، في تأويل العبارات اللغوية.

(4) ويقوم القالب الاجتماعي بتحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها التواصل بالنظر إلى الخلفيات الاجتماعية التي تكتنفه.

(5) أما القالب الإدراكي فيتكفّل لاشتقاق معارف من المدرك الحسي وتخزينها في القالب المعرفي فصد استعمالها، إن دعت الحاجة، في إنتاج وتأويل العبارات اللغوية.

انطلاقا من هذه التحديدات للأدوار التي تقوم بها قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية يمكن أن نقسم هذه القوالب إلى فئتين: قوالب آلات وقوالب مخازن. تضم الفئة الأولى القالبين النحوي والمنطقي (يضاف إليهما القالب الشعري) إن ثبت ورود إضافته) في حين تضم الفئة الثانية القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي.

ويكمن الفرق بين الفئتين في أن القوالب الآلات هي التي تضطلع، بصفة فعلية، بإنتاج العبارات اللغوية وتأويلها بينما يقتصر دور القوالب المخازن على إمداد القوالب الآلات بما تقتضيه عمليتا الإنتاج والتأويل من معلومات غير لغوية (= مدركات حسية معارف عامة، مواضعات اجتماعية...).

أما فيما يخص الأهمية، فمما لا يحتاج إلى برهنة أن القوالب الآلات أهم من القوالب المخازن. ويتضح ذلك من أن القوالب الأولى دائمة الاشتغال في حين أن القوالب الثانية لا تشتغل إلا إذا احتيج إليها. ويمكن كذلك القول بأن الأهمية تتفاوت داخل الفئة الأولى من قالب إلى آخر. فممّا لا يجادل فيه أن القالب النحوي أهم من القالبين المنطقي والشعري إذ أنه من الممكن – على ندرة ذلك – أن تقتصر عمليتا الإنتاج والتأويل على هذا القالب وحده. وفي المقابل، لا يتصور أن يستغني عن هذا القالب إذا تعلق المر بإنتاج أو تأويل عبارة لغوية ما. ولعل من الممكن كذلك إقامة سلمية بين القوالب المخازن نفسها يكون القالب الإدراكي بمقتضاها دون القالبين المعرف والاجتماعي أهمية. ومن تعليلات ذلك أن التواصل عبر اللغة لا يحتاج في جميع الحالات إلى استخدام المعلومات التي يقدمها السباق الحسي. ويصدق هذا على كل العبارات – وهي كثيرة – التي يمكن أن تُؤوّل دون اللجوء إلى هذا الضرب من المعلومات السياقية. أما القالب الاجتماعي فيمكن أن تقول عنه إن ضرورة استخدامه دون ضرورة استخدام القالب المعرفي إذ إن ثمة أنماطاً من الخطابات – كالخطاب العلمي مثلا – يمكن أن توصف بأنها محايدة اجتماعيا. في مقابل ذلك، يبدو من الصعب وجود خطاب يُستغنَى فيه استغناء كليا عن مخزونات القالب المعرفي.

يُستخلص مما قلناه عن أهمية القوالب بالنظر إلى بعضها البعض أننا إذا اتخذنا المهمة وضرورة الاستخدام معيارين لترتيبها استطعنا أن نخرج بالنتائج التقريبية المؤقتة التالية:

أ. القوالب الآلات قوالب رئيسية إذ إنها هي التي تقوم بمهمة افنتاج والتاويل في حين أن القوالب المخازن قوالب مساعدة إذ إنها تكتفي بإمداد القوالب الآلات بما تحتاجه من معلومات حين يقتضي الأمر ذلك؛

ب. لا تتساوى القوالب المخازن من حيث ضرورة استخدامها. فلئن كان القالب المعرفي حاضرا في جل أنواع الخطابات ثمة أنماطا خطابية يتسنّى فيها الاستغناء عن القالب الاجتماعي أو عن القالب الإدراكي أو عنهما معا؛

من جهة وفي كونه يستطيع أن يفي بوصف بعض أنماط العبارات اللغوية دون اللجوء إلى قالب آخر من جهة ثانية. ويحصل ذلك حين يتعلق الأمر بالعبارات التي

لا يقتضي إنتاجها أو تأويلها معلومات أخرى غير المعلومات اللغوية، كالعبارات التي من قبيل (12): (12) اشترى طالب كتابين.

(د) إذ استثنينا القالب النحوي الذي يفرض حضوره في إنتاج وتأويل جميع العبارات اللغوية، تظل أهمية القوالب رهينة، في الواقع، بأمرين:

1) نمط الخطاب الذي ينتمي إليه العبارة بحيث تختلف أدوار القوالب باختلاف الأنماط الخطابية فلا يقوم القالب المنطقي، مثلا، في تأويل خطاب مبني على الاستلزامات الحوارية بنفس الدور الذي يقوم به في تأويل خطاب ذي دلالات حرفية صريحة؛

2) والوضع التخابري القائم بين المتخاطبين حيث يحصل، في مقامات "**الألفة**" أن يتقلص دور القالب النحوي فتُعتمد – في الإنتاج والتأويل – المعلومات غير اللغوية المتوافرة في القوالب الأخرى التي تكتسب، بذلك، أهمية ليست لها في مقامات أخرى.

ويمكن توضيح الأدوار التي تقوم بها قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية والعلائق القائمة بينها، في حالات اشتغالها جميعها، عن طريق الرسم التالي:

(13)

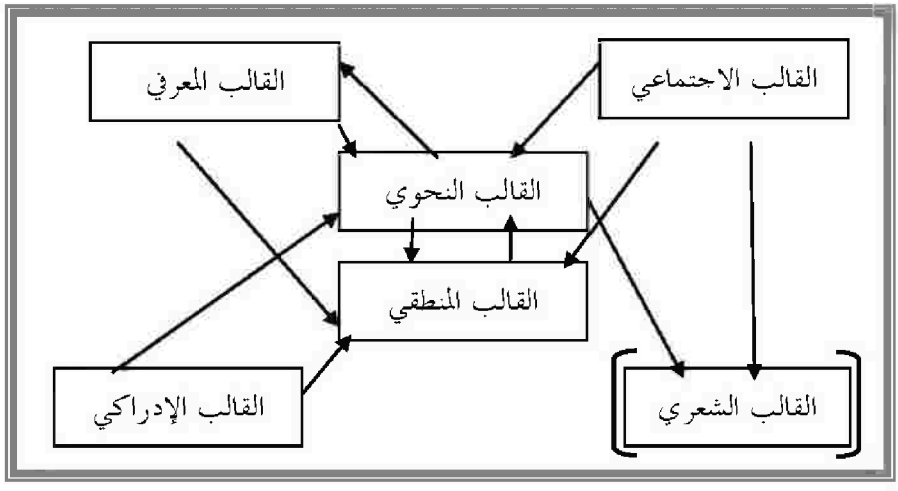

2-2- القالب النحوي:

تبين في الفقرة السابقة أن القالب النحوي هو القالب الآلة الأكثر أهمية بالنظر إلى إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. وقد أوضحنا كذلك أنه، خلافا لما يمكن أن يكون عليه الأمر في نظريات لسانية أخرى، لا يتضمن التركيب (بمعناه الواسع حيث يشمل كذلك الصرف والأصوات والمعجم والدلالة) فحسب بل كذلك التداول، وفي هذه الفقرة نعرض لمكونات هذا القالب (= قوالبه الفرعية) وكيفية اشتغالها.

2-2-1- التمثيل التحتي:

تشكّل مصدرا لاشتقاق العبارة اللغوية بنية تحتية تمتاز بالسمات التالية:

(أ) تمثل هذه البنية للمعلومات المتعلقة بكل من الخصائص الدلالية والخصائص النحوية (الصرفية – التركيبية) والخصائص التداولية. ويتضمن هذا التمثيل جميع المعلمات التي تقتضيها القواعد المسؤولة عن نقل هذه البنية إلى بنية مكونية (= قواعد التعبير) ولا يتضمن غيرها.

(ب) العناصر المتوافرة في هذه البنيات فئات ثلاث: (1) وحدات معجمية (مفردات اللغة موضوع الوصف) و(2) مخصصات (= مؤشرات للخصائص الصرفية – التركيبية) و(3) وظائف (دلالية وتركيبية وتداولية).

(ج) تنتمي هذه العناصر إلى طبقات أربع تحكمها سلْمية معينة، وهذه الطبقات هي: الحمل المركزي والحمل الموسّع والقضية والجملة (أو الطبقة الإنجازية).

(د) البنية التحتية بنية غير مرتبة.

ونؤجل التفصيل في مميزات هذه البنية إلى الفقرة 2-3.

2-2-2- قواعد التعبير:

تشكل قواعد التعبير نسقاً من القواعد تضطلع بنقل البنية التحتية إلى بنية مكونية بنقل التمثيل الدلالي – التداولي إلى بنية صرفية تركيبية. وتنقسم هذه القواعد، بالنظر إلى مجال تطبيقها، إلى مجموعات ثلاث وهي:

- القواعد الصرفية؛
- وقواعد الموقع؛
- وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

وفي ما يلي نعرض، بإيجاز، للدور الذي تقوم به هذه المجموعات الثلاث من القواعد داخل القالب النحوي.

2-2-2-1- القواعد الصرفية:

تجدر الإشارة هنا إلى أن النحو الوظيفي يميز، بالنظر إلى صيغ المفردات، بين نوعين من العمليات: العمليات التي يتم بواسطتها اشتقاق مفردات من مفردات أخرى (= مفردات فروع من مفردات أصول) والعمليات التي تحدّد الصور التي تتحقق فيها المفردات، العمليات الأولى قواعد اشتقاق والعمليات الثانية قواعد صرفية، وتنتمي قواعد الاشتقاق إلى المعجم حيث يتم اشتقاق مفردات (محمولات وحدود) فروع من المفردات الأصول كما هو الشأن بالنسبة للمحمولات العلية والمحمولات الانعكاسية ومحمولات المطاوعة وغيرها. أما القواعد الصرفية فإنها تندرج في النحو ذاته (بمعناه الضيق)، أي في قواعد التعبير.

ويمكن التمييز داخل القواعد الصرفية بين القواعد التي تُعنَى بتحقيق المحمول والقواعد التي تعد مسؤولة عن تحقيق الحدود. يتم عن طريق تطبيق الفئة الأولى من القواعد إعطاء الصيغة الصرفية لمحمول الجملة على أساس المعلومات الواردة في البنية التحتية والتي تتعلق بالمخصصات الزمنية والجهية والصيغية. ولنأخذ، للتمثيل لذلك، الفعل "**كتب**" في الجملة (14):

(14) كتب هذا الشاعر ديوانين.

على اعتبار أن الشكل العام للقواعد الصرفية هو (15):

(15) مخصص (مُخصّص) = قيمة

تكون القاعدة المسؤولة عن صياغة هذا الفعل هي القاعدة (16):

(16) مض تا <1، ش 3، ذ، فا > [ك.ت.ب.}فَعَلْ} ف] = كتب

حيث: مض = ما ض؛ تا = تام؛ 1= مفرد؛ ذ = مذكر، ش3 = غائب؛ فا = فاعل.

مفاد القاعدة (16) أنه إذا توارد المخصص الزمني "الماضي" والمخصّص الجهي "التام" على فعل ثلاثي مبني للمعلوم (فَعَلْ) من الجذر "ك.ت.ب." في سياق يكون فيه فاعله مفردا مسندا إلى الغائب مذكرا، أخذ هذا الفعل صيغة "كتَبَ".

أما القواعد المسؤولة عن تحقيق الحدود فيتم عن طريق تطبيقها:

- نقلُ مخصصات الحد إلى محددات؛
- إسنادُ الحالات الإعرابية (في اللغات المعربة) وفقا لما يحمله الحد من وظائف؛
- إسناداً الحالات الإعرابية داخل الحد ذاته (إعراب الفضلات).

باعتبار الشكل العام (15) للقواعد الصرفية، يمكن صياغة القواعد المسؤولة عن تحقيق الحدين "**هذا الشاعر**" و"**ديوانين**" في صورة مركبين اسميين على الشكل التالي:

(17) شاق ع1ذ [شاعرس] = هذا الشاعر

حيث: شاق = إشارة للقريب؛ ت=تعريف؛ 1= مفرد؛ ذ= مذكر؛ س= اسم.

(18) غا [هذا الشاعر] = هذا الشاعر – رفع.

(19) رفع [هذا الشاعر] = هذا الشاعر – (ـُ).

(20) ن 2 ذ [ديوان س]= ديوان – ثن.

حيث = 2 = مخصص التثنية؛ ن= نكرة؛ ذ= مذكر؛ ثن= علامة التثنية.

(21) نصب [ديوان – ثن] = ديوان – ين.

بالإضافة إلى القواعد التي تعنى بتحقيق المحمول وتحقيق الحدود في صورة مركبات، ثمة قواعد صرفية أخرى تضطلع بتحقيق مخصصات الطبقة القضوية والطبقة الإنجازية من الجملة في شكل صرفات. فمن القواعد المسؤولة عن تحقيق المخصص القضوي، في اللغة العربية، قاعدة إدماج "إنّ" التي يمكن صوغها كالتالي:

(22) كد [سي] = إنّ سي.

حيث = كد = مؤكد؛ س ي = قضية.

ومن قواعد تحقيق المخصص الإنجازي قاعدتا إدماج أداتي الاستفهام "**هل**" و"**الهمزة**" الممكن صوغهما كما يلي:

(23) سهـ [وي] هل وي.

بؤجد

حيث: سهـ = استفهام؛ وي= مؤشر الطبقة الإنجازية في الجملة؛ بؤجد = بؤرة جديد.

(24) سهـ [وي] بؤمقا

$$\text{سهـ [وي: [...]}\left\{\begin{array}{l}\text{(س ي)...] = أ وي}\\ \text{بؤمقا}\end{array}\right.$$

مفاد القاعدة (23) أن الأداة "**هل**"تدمج في أول الجملة التي يكون مخصصها الإنجازي الاستفهام وتكون فيها الوظيفة التداولية بؤرة الجديد مسندة إلى الحمل بكامله. وتفيد القاعدة (24) أن الأداة "**الهمزة**" تدمج في أول الجملة ذات المخصص الإنجازي الاستفهام والتي تكون فيها الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة مسندة إما إلى الحمل كاملا أو إلى أحد مكوناته.

2-2-2-2- الموقعة:

مر بنا أن من سمات البنية التحتية أنها بنية غير مرتبة. معنى ذلك أنها عبارة عن "**شبكة**" من العلاقات وليست سلسلة من العناصر مرتبة ترتيبا خطيا. بعبارة أخرى، ما يربط بين الوحدات المعجمية المتواجدة في هذا المستوى التمثيلي هو مجموعة من العلاقات الدلالية والنحوية والتداولية دون أن تقوم بينها أي علاقة ترتيب؟ إذا كانت البنية التحتية بنية غير مرتبة يحتاج إلى وضع قواعد تحدّد بمقتضاها رتبة المكونات داخل الجملة. لهذا الغرض، صيغت الفئة الثانية من قواعد التعبير، "**قواعد الموقعة**"، ذات المعالم العامة التالية:

(أ) يُفترض أن المكونات تترتب، في اللغات الطبيعية، طبقا لبنية موقعية معينة (تختلف من نمط لغوي إلى نمط لغوي). فالبنية الموقعية الواردة بالنسبة للغة العربية هي البنية (25)؛

(25) م4، م2، [م1 مØ ف (م آ) فا (مف) (ص)]، م3.

المواقع في البنية (25) فئتان: مواقع "**خارجية**" ومواقع "**داخلية**"، المواقع الخارجية هي ما يوجد خارج الجملة سواء قبلها أم بعدها. وتشمل موقع المنادى (م4) ومرقع المبتدأ (م2) وموقع الذيل (م3). وهي المواقع التي تحتلها المكونات "**أيها الأطفال**" و"**أما هند**" و"**رفاق الطفولة**" في الجمل التالية:

(26) أ – **أيها الأطفال**، حان وقت الرجوع إلى البيت.

ب– **أما هند**، فقد تزوجها خالد.

ج – قابلتهم جميعا اليوم، **رفاق الطفولة**.

أما المواقع الداخلية فهي: الموقع المخصص للأدوات الصدور (أداتي الاستفهام مثلا) وهو م1 والموقع المخصص للمكونات الحاملة للوظيفة المحور أو الوظيفة بؤرة المقابلة (م Ø) ومواقع الفعل والفاعل والمفعول (ف، فا، مف) والموقع (أو الحيز الموقعي) ص الذي تحتله المكونات اللواحق التي ليست لها وظيفة تخولها احتلال موقع خاص، والموقع م آ الذي يحتله، في حالات معينة، المكون المحور. ولنمثل لاحتلال هذه المواقع بالجملتين التاليتين:

(27) أ – أمساءا قابل خالد هندا في الحديقة؟

ب– قابل هندا **خالد** (بنبر "خالد")

في الجملة (27 أ) تحتل أداة الاستفهام الهمزة الموقع م1 ويحتل المكون البؤرة الموقع مØ في حين تحتل المكونات الباقية موقع الفعل موقعي الفاعل والمفعول والموقع ص. وفي الجملة (27 ب) يحتل الفعل "**قابل**" الموقع ف والمكون "**خالد**" الموقع فا في حين يحتل المكون "**هندا**" الموقع م آ على اعتباره محور الجملة وللجملة ذات المحمول غير الفعلي (= محمول اسمي أو صفي أو ظرفي) بنية موقعية تختلف بعض الشيء عن البنية الموقعية التي تحكم ترتيب مكونات الجملة الفعلية. هذه البنية هي (28):

(28) م4، م2، [م1 مØ (ط) فا φ (مف) (ص)]، م3

حيث: ط = موقع الفعل الرابط: = φ موقع المحول غير الفعلي. هذه البنية هي التي تُحدّد بمقتضاها رتبة المكونات في الجملتين التاليتين:

(29) أ – أغداً سيكون خالد منتظراً هنداً؟

ب– أغداً خالد منتظرً هنداً؟

البنية (25) تمثل لرتبة المكونات داخل الجملة الفعلية في اللغات فعل – فاعل – مفعول كاللغة العربية. أما اللغات التي من قبيل فاعل – فعل – مفعول كاللغتين الانجليزية والفرنسية فإن بنيتها الموقعية هي البنية (30):

(30) $P_4, P_2, [P_1\ SV\ (0)\ (X)], P_3$

ومن المقارنة بين البنيتين (25) و(30) يتبين أن اللغة العربية تختلف عن اللغتين الانجليزية والفرنسية، من حيث مواقع المكونات، في ثلاثة أمور أساسية وهي:

1) يتقدم الفعل، في اللغة العربية، على الفاعل في حين أنه يرد بعده في الانجليزية والفرنسية.

2) يتصدر الجملة، في العربية، موقعان اثنان، الموقع م1 والموقع مØ بيد أن صدر الجملة في الانجليزية والفرنسية لا يتضمن إلا موقعا واحدا، الموقع م1، الذي يحتله إما مكون محور أو مكون بؤرة أو إحدى الأدوات الصدور؛

3) بخلاف اللغة العربية، لا تسمح اللغتان الانجليزية والفرنسية بأن يتوسط أحد المكونات الفعلَ والفاعلَ بحيث لا نجد في هاتين اللغتين ما يطابق رتبة الجملة (27 ب):

(31) a- * John Mary has met

b- * Jean Marie a rencontrée

أما فيما يخص الجمل ذات المحمول غير الفعلي فالفرق الواضح بين العربية واللغتين الانجليزية والفرنسية كامن في أن الفعل الرابط لا يظهر في الأولى إلا حين تتوافر شروط جهية وزمانية معينة في حين أنه دائم الظهور في اللغتين الأخريين. هذه الاختلافات الموقعية لها، طبعا، أهميتها حين يتعلق الأمر بالترجمة خاصة إذا كانت اللغتان موضوع الترجمة منتميتين إلى نمطين رتبيين مختلفين.

لا يصدق عدم الترتيب على البينة التحتية باعتبارها كلاً فحسب بل كذلك على العناصر المتواجدة داخل الحدود نفسها. فالبنية التحتية لكل حد تستجيب للشكل العام الآتي:

(30) (Ω س ي: φ_1 ... φ_n)

حيث يؤشر Ω إلى مخصّص (أو مخصّصات) الحد وحيث يرمز φ إلى المقيدات التي تحصرُ مجموعة الذوات المحال عليها بالمتغير س ي في مجموعات فرعية بكيفية تدريجية. للتمثيل لذلك نأخذ البنية التحتية للحد (31):

(31) الجارة الهندية الجميلة

(32) (ع1 ث س ي: جار س : هند ي ص : جميل ص)

تتضمن البنية (32) ما يلي:

- مخصص التعريف ع ومخصص العدد 1 (= مفرد) ومخصّص التأنيث ث:
- متغير الحد س ي الذي يحيل على مجموعة من الذوات معينة؛

- ثلاثة مقيدات تقوم بعملية حصر المجموعة المحال عليها في مجموعة "**الجارات**" ثم في مجموعة "**الجارات الهندية**" ثم في ذات معينة من هذه المجموعة (الجارة الهندية الجميلة).

يلاحظ أن عناصر الحد مرتّبة ترتيبا معيّنا. وهو ترتيب دلالي يعكس عملية الحصر المتدرجة التي تقوم بها المقيدات بالنسبة لمجموعة الذوات المحال عليها. لكن هذا الترتيب الدلالي التحتي ليس هو بالضرورة الترتيب الذي نجده في مستوى البنية المكونية. لذلك يلزم وضع قواعد تحدد الترتيب السطحي لعناصر الحد ضمن مجموعة القواعد التي تضطلع بنقل الحدّ إلى مركب. ويتمثل دور هذه المجموعة من القواعد في القيام بالعمليات التالية:

- انتقاء العنصر **الرأس** من بين المقيدات وهو، عامة، المقيد الاسمي الأول الذي تصبح المقيدات الأخرى بالنظر إليه، **فضلات**؛
- نقل المخصّصات إلى محدّدات؛
- ترتيب الفضلات فيما بينها وترتيبها بالنظر إلى رأس المركب.

أشرنا إلى أن العناصر المتواجدة في نفس الحد، خاصة منها المقيدات، تترتب فيما بينها بمقتضى دورها في عملية الحصر التدرّجية. لذلك نجد أن المقيد الأكثر حصرا يأتي بعد المقيد الأقل حصرا كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(33) أ- قابلت رئيس الوزراء السوري السابق.

ب- ?? قابلت رئيس الوزراء السابق السوري.

في غالب الأحوال يحافظ على هذا الترتيب التحتي حين يُنقَل الحد إلى مركب إلا في الحالات التي يتدخل فيها عامل التعقيد المقولي الذي يقتضي أن يتأخر المكون الأكثر تعقيداً عن المكون الأقل تعقيداً إذا تساوى المكونان من حيث الوظيفة. فالمكون الجملة يرد بعد المركب الاسمي ولو كان بالإمكان، دلاليا، أن يتقدم:

(34) أ- قابلت الفتاة السمراء التي تسكن بجانبنا.

ب- ?? قابلت الفتاة التي تسكن بجانبنا السمراء.

أمّا فيما يتعلق برتبة الفضلات بالنظر إلى رأس المركب فثمة إمكانان اثنان:

- إما أن تتأخر الفضلة عن الرأس كما يحصل في اللغات "**ذات المجال البعدي**" كاللغة العربية مثلا؛

- أو أن تتقدم الفضلة على الرأس كما هو الشأن بالنسبة للغـــات "**ذات المجـــال القبلي**" كاللغة اليابانية أو – إلى حدّ ما – اللغة الانجليزية.

وثمة لغات كاللغة الفرنسية يتوافر فيها الإمكانان حيث يسـوغ، مـثلا، أن تتقدم الفضلة الصفة على الرأس كما يسوغ أن تتأخر عنه مع فـروق دلاليـة أو تداولية. قارن، بهذا الصدد، بين طرفي الزوج الجملي التالي:

a- j'ai participé à une soirée sacrée. (35)

b- J'ai participé à une sacrée soirée.

تُسنّد المواقع إلى المكونات وفقا للوظائف التي تحملها (والتي يؤشـر لهـا في مستوى البنية التحتية). من شبه المجْمَع عليه أن الوظائف الدلالية لا تقوم بدور كبير في تحديد رتبة المكونات. إلا أننا استدللنا، في مكان آخر، على أنها تُسهم في ذلك حين تخلو المكونات من وظائف أخرى، تركيبية أم تداولية. فالمكونـات الـتي لا تحمل إلا وظائف دلالية (= المكونات اللواحق غير المبأرة) تترتب في الحيز المـوقعي ص طبقا لسلمية دلالية معينة. ويمكن القول، كذلك، بأن طبقية البنيـة التحتيـة تتحكم في رتبة اللواحق غير المبأرة حيث يتقدم لا حق المحمول على لا حق الحمـل مثلا.

وتحدّد الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول ترتيب المكونات داخل الجملـة كما يتبين من البنيتين الموقعيتين (25) و(28) والبنية الموقعية (30). وعلى أسـاس ذلك تنمط اللغات حيث نجد اللغات ذات الرتبة فعل – فاعل – مفعول واللغـات ذات الرتبة فاعل – مفعول واللغات التي من قبيل فاعل – مفعول – فعل وغيرها.

أما الوظائف التداولية فإنها تُخوّل للمكونات التي تحملها احتلال مواقع خاصة في الجملة كالموقعين الخارجيين م2 وم3 والمواقع الداخلية م1 وم∅ وم آ.

وحين نقارن الدور الذي تقوم به كل فئة من هذه الوظائف في تحديد الرتبة، نلاحظ أن الغلبة للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية التي لها الغلبـة علـى الوظائف الدلالية. دليل ذلك أن المكون المسندة إليه وظيفـة تركيبيـة (فاعـل أو مفعول) يحتل الموقع الذي تُخوّله إياه هذه الوظيفة أيا كانت وظيفته الدلاليـة وأن هذا المكون ذاته، إذا كان محورا أو بؤرة مقابلة، يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفتـه التداولية لا الموقع المفروض احتلاله بموجب وظيفته التركيبية. من أمثلة ذلـك أن

المكون "**كتابا**" في الجملة (36) يحتل الموقع الصدر (م Ø) بمقتضى وظيفته التداولية (بؤرة المقابلة) بقطع النظر عن وظيفته التركيبية (مفعول) ووظيفته الدلالية (متقبِّل):

(36) **كتاباً** أعطى خالد هندا (ينبر "**كتاباً**")

وقد صغنا، من هذا المنطلق، سلمية تحديد الرتبة، على النحو التالي:

(37) **سلمية تحديد الرتبة:**

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية.

ومن أمثلة القواعد المصوغة على هذا الأساس، بالنسبة للغة العربية، قواعد الموقعة التالية:

(38) فعل ف ⟵

(39) فاعل فا ⟵

(40) مفعول مف ⟵

(41) ⟵ { (م Ø) { محـ / بؤمق }

حيث يقرأ السهم: "يتموقع في"

مفاد القواعد (38) و(39) و(40) أن المكونات الفعل والفاعل والمفعول تحتل المواقع ف وفا ومف المخصصة لها وفقا للبنية الموقعية (25) كما تفيد القاعدة (41) أن المكونات المسندة إليها الوظيفة المحور أو الوظيفة بؤرة المقابلة تحتل ثاني موقعي الصدر، الموقع م Ø، وفقاً لنفس البنية الموقعية.

(ج) تخضع قواعد الموقعة، بوجه عام، لمجموعة من المبادئ العامة التي تقوم بدور تقييد السلسلات الرتبية الممكنة في اللغات الطبيعية كما تقوم بدور تقييد إمكانات ورود هذه السلسلات وتواردها في مختلف المجالات (مركبات/جمل...). يورد ديك في الفصل السادس عشر من (ديك 1989) مجموعة من هذه المبادئ ويقسمها إلى فئتين، مبادئ أصول (أو عامة) ومبادئ فروع (أو خاصة)، على أساس أن المبادئ الأصول "تنعكس في المبادئ الفروع وأن المبادئ الفروع تنعكس في البنيات الرتبية المحققة فعلا في لغات خاصة". وكأن الفرق بين الفئتين من المبادئ كامن في كون المبادئ الفروع

وسائط تثبت بها المبادئ الأصول (= المبادئ الكلية) في أنحاء لغات خاصة. ونورد هنا، على سبيل المثال، مبدأين أصلين وهما "**مبدأ الاستقرار الوظيفي**" و"**مبدأ الإبراز التداولي**":

(42) **مبدأ الاستقرار الوظيفي:**

"تُفضّل المكونات الحاملة لنفس الوظائف أن تحتل نفس المواقع".

بموجب هذا المبدأ، يمكن أن نقول إن للغات التي تستخدم وظيفتي الفاعل والمفعول بنية موقعية تتضمن موقعي الفاعل والمفعول.

(43) **مبدأ الإبراز التداولي:**

"تُفضّل المكونات الحاملة لوظائف تداولية خاصة (محور جديد، محور معطى، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة) احتلال "مواقع خاصة" بما في ذلك، على الأقل، الموقع صدر الجملة".

إن هذا المبدأ هو الذي يقضي بأن يحتل المكون المحور، في اللغة العربية، الموقع م Ø أو الموقع م آ وبأن يحتل المكون المسندة إليه بؤرة المقابلة الموقع م Ø.

ويلاحظ ديك (ديك 1989) أن المبادئ التي تحكم الرتبة يمكن أن تدخل في صراع فيما بينها، صراع يمكن أن يؤدي إلى أن يُبطل بعضها البعض. مثال ذلك أن المبدأ (43) يبطل جزئيا المبدأ (42) حيث إن المكونين الفاعل والمفعول، حين يكونان حاملين لوظيفة تداولية، يُرَتّبان وفقاً لهذه الوظيفة دون أن يكون لوظيفتهما التركيبية أيّ تأثير في هذا الترتيب. ولنلاحظ أن هذا ما تتنبأ به السلمية (37) التي وضعناها منذ سنوات والتي تقول بغلبة الوظائف التداولية على الوظائف الأخرى حين يتعلق الأمر بترتيب المكونات.

2-2-2-3- إسناذ النبر والتنغيم:

يتضمن ما يُسمّى البعد الصوتي "الفوق – قطعي" للعبارات اللغوية مجموعة من الظواهر أهمها ظواهر النغمة والنبر والتنغيم.

تقوم النغمة، كما هو معلوم، في اللغات النغمية بوظيفة تمييزية حيث إن نفس اللفظ يأخذ، في هذه اللغات، دلالات مختلفة باختلاف النغمة كما يتضح من المثال التالي (ديك 1989: 381):

(44) أ –/م/ + نغمة عالية = "أم"

ب–/م/ + نغمة عالية – صاعدة = "قِنّبٌ"

ج–/م/ + نغمة نازلة – صاعدة = "فرس"

د –/م/ + نغمة عالية – نازلة = "وبّخ"

بالنسبة للتمثيل للسمات النغمية في إطار النحو الوظيفي، يقترح ديك (ديك 1989: 387) أن نميز بين حالتين: ورود النغمة كسمة لاصقة بالمفردة وورودها كخاصية من خصائص طبقة معينة من المفردات (كأن تكون الأفعال اللازمة في لغة ما موسومة بنغمة معينة). في الحالة الأولى، يؤشر للسمة النغمية في المدخل المعجمي (الإطار المحمولي) للفظ. أمّا في الحالة الثانية فإن السمة النغمية تسند إلى تلك الطبقة من المفردات بموجب قاعدة عامة.

ولو أن النبر والوظيفة التداولية لا تربط بينهما علاقة تلازم ضرورية، فمن الموضوعات التي لا تثير كبير خلاف أن ما يحدّد النبر في اللغات الطبيعية هي الوظيفة التداولية التي يحملها المكون. بوجه عام، يمكن القول بأن ما يُنبَر هو كل مكون حامل إما لمعلومة جديدة (إما بالنسبة إلى المتكلم أو بالنسبة إلى المخاطب) أو لمعلومة مُجادَل في ورودها. لذلك يلاحظ أن المكونات التي ترد منبورة هي المكونات التي تحمل الوظائف التداولية "المحور الجديد" و"المحور الفرعي" و"المحور المستأنفَ" والبؤرة بجميع أنماطها (بؤرة الجديد، بؤرة المقابلة وفروعها). ويلاحظ كذلك أن درجات النبر تختلف باختلاف هذه الوظائف التداولية فنبر المكون الحامل لبؤرة الجديد لا يبلغ شدة نبر المكون الحامل لبؤرة المقابلة. ولعل ذلك راجع إلى أن المتكلم في الحالة الثانية لا يريد إضافة معلومة ما فحسب بل يريد، في الوقت ذاته، تصحيح معلومة يعدها غير واردة. في نفس السياق، يلاحظ أن درجة النبر تختلف حسب التركيب الذي يرد فيه المكون المعنى بالأمر. فإذا كانت الوظيفة التداولية مدلولا عليها بوسيلة أخرى غير النبر (كأن يكون المكون حاملها محتلا لموقع خاص أو ذا مؤشر صرفي خاص أو واردا في بنية خاصة كالفصل أو شبهه) كانت الحاجة إلى التدليل عليها بواسطة صوتية أقل وكانت بالتالي، درجة النبر أضعف.

فيما يخص إسناد النبر، في إطار النحو الوظيفي، ثمة قاعدة عامة يتم بمقتضاها نبر المكون المسندة إليه إحدى الوظائف التداولية المشار إليها أعلاه. ونقترح أن تصاغ هذه القاعدة بالشكل التالي:

(45) $\left\{ \begin{array}{l} \text{مح\#} \\ \acute{\alpha} = [\alpha] \\ \text{بؤ} \end{array} \right\}$

حيث: مح# محور معطى؛ α = حد أو محمول

تفيد القاعدة (45) أن النبر يُسند لمكون حامل لوظيفة البؤرة أو وظيفية المحور شريطة ألاّ يكون المحور محورا معطى إذ إن هذا النوع من المحاور لا يُنبَر.

أما التنغيم فيرتبط بمخصّص الجملة π_4، أي مخصص الطبقة الرابعة (العليا) من البنية التحتية. ويظل السؤال مفتوحا عما إذا كان التنغيم مرتبطا بالنمط الجملي (صيغة الجملة الصورية: استفهام، خبر، أمر...) أم بفحوى الجملة الإنجازي. وفي الحالة الثانية يجدر التساؤل عن المحدّد للتنغيم أهي القوة الإنجازية الحرفية أم القوة الإنجازية المستلزمة أم هما معا. في انتظار دراسة معمقة لظواهر التنغيم من منظور وظيفي يمكن أن نفترض، مؤقتا، ما يلي:

(أ) من المرجّح أن للقوة الإنجازية الغلبة على صيغة الجملة في تحديد التنغيم. مما يدعم هذا الافتراض أن الجمل الاستفهامية الدالة على غير السؤال تأخذ تنغيما مخالفاً للتنغيم الذي يواكب الجمل الاستفهامية "الحقيقية"، كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الآتي:

(46) أ- هل عاد خالد من السفر \

ب - هل يستوي العالم والجاهل/

حيث تشير العلامتان \ و / إلى التنغيم الصاعد والتنغيم النازل بالتوالي.

(ب) حين تكون للجملة قوة إنجازية واحدة (= القوة الحرفية) فلا إشكال حيث يُحدّد التنغيم وفقاً لهذه القوة.

(ج) أمّا حين تتوارد على الجملة الواحدة قوتان إنجازيتان حرفية ومستلزمة فيُنظر في العلاقة بين القوتين:

(1) إذا كانت القوة المستلزمة ثانوية بالنسبة للقوة الحرفية كانت الغلبة في تحديد التنغيم للثانية على الأولى؛

(2) وإذا كانتا متساويتين (وهذه من الحالات النادرة) اقتسمتا تحديد السمات التنغيمية؛

(3) وإذا جاوزت القوة المستلزمة القوة الحرفية أهمية أو أقصتها إقصاءاً (كما يحدث في حالات التحجّر القصوى) فإنها هي التي تحدّد التنغيم أو تكون لها – على الأقل – الغلبة في تحديده.

هذه مجرد افتراضات تتطلب التمحيص إما لتزكى أو لتُبطل.

في جميع الأحوال، يمكن أن نتوقع أن تصاغ قواعد إسناد التنغيم حسب الشكل العام التالي:

(47) π_4 [وي] = وي\/وي/

بإجراء هذه الفئات الثلاث من قواعد التعبير تُحرّز البنية المكونية التي تُتّخذ دخلاً للقواعد الصوتية التي يتم بواسطتها التحقيق الصوتي للجملة.

تجدر الإشارة هنا إلى أننا تحدثنا لحد الآن عن القواعد التي تربط بين البنية التحتية والجمل المحققة في اتجاه اشتقاق الجملة (= من البنية التحتية إلى الجملة المحققة). مفاد ذلك أن هذه القواعد مصوغة على أساس توليد الجملة. ويحسن بأي نحو يروم الكفاية أن يعني كذلك بالعملية العكسية، عملية تأويل الجملة، أي ردّها إلى بنيتها التحتية، ويعني ذلك، بالنسبة إلى النحو الوظيفي، أن تصاغ قواعد التعبير بطريقة تجعلها كفيلة بالربط بين البنية التحتية والجملة المحققة في اتجاهي التوليد والتأويل معا. وهذا، بالفعل، ما حاول إنجازه الذين اشتغلوا بشؤون الترجمة في إطار هذا النحو (ديك 1989، ديك وكاهرل 1992).

2-3- البنية التحتية المتعددة الطبقات:

2-3-1- تكوين البنية التحتية:

سبقت الإشارة إلى أن البنية التحتية بنية متعددة الطبقات وأن الطبقات التي تتضمنها أربع: حمل مركزي وحمل موسّع وقضية وإنجاز. البنية التحتية، حسب هذا التصور، في شكلها العام هي البنية التالية:

(48) [إنجاز: [قضية: [حمل موسع: [حمل مركزي: [حمل نووي]]]]]

يشكل اللبنة الأولى في بناء البنية التحتية الحمل النووي (أو الحمل النواة) الذي يتكون من المحمول (فعل، صفة، اسم، ظرف) وموضوعاته (التي يختلف عددها باختلاف محلاتية المحمول)، كما يتبين من التمثيل التالي:

(49) [φ (س1)... (س ن)]

حيث φ= محمول؛ س1، س ن = متغيرات الموضوعات.

ويُنقَل الحمل النووي إلى حمل مركزي عن طريق إضافة عنصرين اثنين: مخصّص ولاحق (أو لواحق). يؤشر المخصص، في هذا المستوى، إلى السمات الجهية كالسمات "تام"/"**غير تام**"؛ "**منقطع**"/"**مسترسل**؛ "**مستمر**"/"**آني**"... وتنتمي إلى طبقة الحمل المركزي اللواحق الأكثر ملازمة للمحمول كاللاحق "المستفيد" واللاحق "الأداة" وكاللواحق الدالة على المصدر والهدف حين يتعلق الأمر بالمحمولات الدالة على التنقل المكاني كالفعل "**ذهب**" مثلاً. بنية الحمل المركزي، أي الطبقة الأولى من الجملة، هي البنية (50):

(50) [$_1$π [φ (س^1)... (س ن)] ($_1$6)]

حيث $_1$π = مخصّص المحمول؛ $_1$6 = لاحق المحمول.

ويصبح الحمل المركزي حملا موسعاً بنفس الطريقة أي بإضافة مخصّص ولاحق أو لواحق. يحدّد المخصص 2π السمات الزمانية (= "مضي مطلق"/"مضي نسبي"؛ "حاضر"؛ "مستقبل مطلق"/"مستقبل نسبي") في حين أن اللاحق الذي ينتمي إلى هذه الطبقة إمّا لاحق زمان أو لاحق مكان أو لاحق دال على العلة أو النتيجة أو غير ذلك مما يمكن أن يحدّد ظروف الواقعة. والواقعة إما "**عمل**" أو "**حدث**" أو "**وضع**" أو "**حالة**" ويمثل للحمل الموسع كالتالي:

(51) [$_2$π وي: [$_1$π [φ (س^1)... (س ن)] ($_1$6)][($_2$6)

حيث $_2$π= مخصص الحمل؛ $_2$6= لاحق الحمل؛ وي = متغير الواقعة.

وننتقل من الحمل الموسع إلى القضية عن طريق إضافة مخصص القضية (المخصص الذي يؤشر إلى موقف المتكلم من الفحوى القضوي للجملة (اعتقاده، شكه، يقينه) أو رغباته أو المصادر التي بلغه عن طريقها هذا الفحوى) ولاحق (أولوا حق) القضية وهي اللواحق التي تؤشر إلى نفس المعاني مثل العبارات "**دون شك**" و"**فعلا**" و"**في رأيي**" وغيرها. ويمثل لبنية القضية على الشكل التالي:

(52) [$_3$π س ي: [$_2$π وي [$_1$π [φ (س^1)... (س ن)] ($_1$6)][($_2$6)][($_3$6)

حيث: س ي= متغير القضية؛ $_3$π = مخصص القضية؛ $_3$6= لاحق قضوي.

ونحصل على بنية الجملة التامة حين ننتقل من طبقة القضية إلى الطبقة الرابعة، الطبقة العليا في الجملة، أي طبقة الإنجاز.

وتتكون هذه الطبقة من القضية كنواة ومخصص إنجازي (مؤشر للقوة الإنجازية التي تواكب القضية) ولاحق إنجازي كالعبارات الظرفية التي من قبيل "**بصراحة**" و"**بصدق**"، وغيرهما. البنية التحتية المتكونة من هذه الطبقات الأربع هي، إذن، البنية الممثل لها كالتالي:

(53) [π_4 وي: [π_3 س ي: [π_2 وي [π_1 [φ (س$_1$)... (س ن)]

[($_1$6)][($_2$6)] [($_3$6)] [($_4$6)]

حيث: π_4 = المخصص الإنجازي؛ 6_4 = لاحق إنجازي.

لكي تكون البنية التحتية تامة التحديد بتعين إسناد الوظائف إلى عناصرها التي تقتضيها. والوظائف في النحو الوظيفي، كما هو معلوم، ثلاث فئات: وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية. الوظائف المنتمية إلى الفئة الأولى يمثل لها في الإطار المحمولي الذي يشكل المدخل المعجمي للمحمول مصدر اشتقاق الجملة كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة للإطار المحمولي التالي:

(60) ش. ر.ب {فَعِلْ} ف (س1: <حي>) منف (س2: <سائل>) متق حيث يأخذ المحمول "**شرب**"، محلي موضوعين اثنين يحملان الوظيفتين الدلاليتين "**المنفذ**" و"**المتقبل**"

أما الوظائف التركيبية والوظائف التداولية فإنها تسند في مرحلة لاحقة من مراحل بناء البنية التحتية وهي بالضبط، مرحلة إنهاء تحديد الحمل الموسع. ويعلل ذلك ديك (ديك 1989) بكون إسناد هاتين الفئتين من الوظائف لا يتعدى مجال الحمل الموسع فلا تسند هذه الوظائف إلى عناصر الطبقتين الأخريين، القضية والإنجاز. ولنمثل الآن للبنية التامة التحديد ببنية الجملة (61) التي يمكن أن تصاغ في شكل (62):

(61) بصراحة إن خالداً ذهب إلى مراكش البارحة فعلاً.

(62) [خب وي: [كد س ي: [ثب مض طق وي: [تا [ذ. هـ. ب. {فَعَل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فامح] (ع1 ث ص1: مراكش) هد] (ع1 ث ص2: بارحة) ز م بؤجد] (ص3: فعلا)] (ع1 ث ص4: صراحة) حال].

حيث: خب = إخبار؛ كد= مؤكد؛ ثب= إثبات؛ مض طق = ماض مطلق؛ تا= تام؛ مح= محور؛ بؤجد= بؤرة جديدة.

يفاد من التمثيل التحتي (62) أن الجملة (61) متكونة من أربع طبقات:

- حمل مركزي نواته المحمول الفعل "**ذَهَبْ**" وموضوعه "**خالد**" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور (باعتباره محط الحديث في الجملة)؛ مضافا إلى هذه النواة المخصص الجهي "**تام**" واللاحق الهدف "**مراكش**"؛
- وحمل موسّع قوامه الحمل المركزي ككل والمخصّصان الصيغي (الإثبات) والزمني (الماضي المطلق) واللاحق الزمني "**البارحة**" الحامل للوظيفة الدلالية الزمان والوظيفة التداولية بؤرة الجديدة (على اعتبار أنه المكون الحامل للمعلومة الجديدة بالنظر إلى المخاطب):
- وقضية نواتها الحمل الموسع باعتباره كلأ مضافا إليه المخصص القضوي "مؤكد" من جهة واللاحق القضوي "**فعلا**" اللذان يعبران بطريقتين مختلفتين (صرفيا ومُعجميّا) عن موقف المتكلم من فحوى القضية (تيقنه من صدقها)؛
- وأخيرا طبقة إنجازية نواتها القضية رمتها مضاف إليها المخصص الانجازي الإخبار (على أساس أن الجملة (61) لا تستلزم مقاميا أي قوة إنجازية أخرى) واللاحق الإنجازي "**بصراحة**".

قبل إنهاء الحديث عن مكونات البنية التحتية، من المفيد أن نشير إلى أنه يُميّز بين مستويين اثنين، المستوى "**التمثيلي**" والمستوى "**العلاقي**". المستوى التمثيلي هو ما ينتمي إليه الحمل بطبقتيه (الحمل المركزي والحمل الموسّع) على أساس أنه المستوى الذي "**يمثّل**" لواقعة معينة في عالم من العوالم الممكنة. أما المستوى العلاقي فيشمل طبقتين الإنجاز والقضية ونُعِت بالعلاقي لكونه مجال تحديد علاقة المتكلم بالمخاطب (مخْبِر ومستفهم أو آمر أو منذر...) من ناحية وعلاقته بفحوى ما يتلفظ به (شكه أو يقينه أو تمنّيه...) من ناحية ثانية. على أساس التمييز بين هذين المستويين يمكن أن نلخص تكوين الجملة في البنية التالية:

(63) (π_4 وي: [π_3 س ي: } مستوى علاقي

(π_2 وي: [π_1 [φ (س$_1$)...(س ن)][$_1$6)][$_2$6)][$_3$6)]

(46)]} مستوى تمثيلي

2-3-2- تعقيبات:

ثمة خصائص للبنية التحتية تستحق، دون غيرها، أن نقف عندها إما لفحصها بدقة أو للتفصيل فيها أو لشرحها أو لذلك جميعا. من ذلك عدد الطبقات التي يمكن أن تتضمنها هذه البنية ومفهوم "الوجهة" وإشكال العلاقة بين البنيات التحتية لمختلف القوالب وإشكال كلّية هذه البنيات.

2-3-2-1- عدد الطبقات:

استدللنا، في مكان آخر (المتوكل 1992)، على أن الطبقات الأربع المفترض تواردها في العبارات اللغوية ليست كلها واردة في جميع أنماط العبارات.

فمن ناحية، لا يسوغ أن نفترض أن جميع أنماط العبارات اللغوية تتضمن الطبقة الثالثة، طبقة القضية. إذا عرفنا القضية بأنها الطبقة التي تحتل داخل الجملة لما يمكن أن يُقوّم من حيث الصدق والكذب، أصبحت هذه الطبقة مقصورة على العبارات الخبرية وأصبح افتراض ورودها في العبارات الأخرى (الاستفهامية، الأمرية...) من قبيل التعسف. ومن ناحية ثانية، ثمة عبارات لغوية لا يمكن أن تحتمل أن يقال عنها إنها تتضمن حملاً كالعبارات التي من قبيل "**صه**" في اللغة العربية، فهذه الكلمة، مثلا؛ تدل على واقعة معينة (= السكوت) وتحمل قوة إنجازية معينة (= الأمر) ولكنها من العسير أن نفترض أنها تتضمن حملا قائم الذات، مكونا من محمول وموضوعات. من أدلة ذلك أنها لا تتصرف فلا يقال "***صهي**" و"***صها**" و"***صهوا**". بل إن ثمة أنماطاً من العبارات اللغوية لا تتضمن إلا القوة الإنجازية كما هو الشأن بالنسبة للعبارات التي من قبيل "آه". العبارات التي تنتمي إلى هذه الفئة لا تدل على واقعة ولا تتضمن قضية وإنما يتوسل بها الإنجاز فعل لغوي (= فعل التوجّع). يمكن أن يستخلص من هذا أن العبارات اللغوية، في عملية التواصل العادي، يمكن ألا تتضمن قضية ولا حملا لكنها، كما يقول سورل (سورل 1969)، لا يمكن ألا تتضمن فعلا لغويا.

مفاد ذلك، بالنظر إلى التمثيل التحتي، أن طبقة الإنجاز في البنية التحتية طبقة قارة، بخلاف طبقتي القضية والحمل. إلا أن قاريّة هذه الطبقة لا تصدق إلا على البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي والقالب المنطقي. ففي البنيات الممثل لها

في القوالب الأخرى (القالب الاجتماعي، القالب المعرفي...) لا ورود إلى طبقتي القضية والحمل. ولعل مردّ ذلك أنه في غير هذين القالبين لا يمكن أن نتحدث عن وجود متكلم ومخاطب يشتركان في عملية تواصل وإنما هي معلومات تصاغ في شكل قضايا يوظفها القالب النحوي أو القالبان النحوي والمنطقي معا. التمثيل للبنية التحتية في القالبين النحوي والمنطقي، إذن، قد يتضمن الطبقات الأربع جميعها وقد يرد دون الطبقة القضوية (في التمثيل للجمل غير الخبرية) كما يمكن ألا يتضمن إلا الطبقة الإنجازية. أما التمثيل للبنيات الواردة في القوالب الأخرى (باستثناء القالب الإدراكي) فلا تتضمن إلا طبقتي القضية والحمل.

2-3-2-2- مفهوم الوجهة:

نقصد هنا بـ "**الوجهة** ما يحيل عليه المصطلح الأجنبي "Modality" على أساس معناه الواسع الذي يشمل أيضا مفهوم الـ "Mood". ويميّز، في النحو الوظيفي، بين فئات ثلاث من الوجهات وجهة المحمول ووجهة الحمل ووجهة القضية.

(أ) ترتبط وجهة المحمول "بالعلاقات التي تقوم بين أحد المشاركين في الواقعة وتحقيق هذه الواقعة" (ديك 1989: 205). وتكمن هذه العلاقات إما في قدرة هذا المشارك على تحقيق هذه الواقعة (يستطيع، يقوى، يقدر) أو في رغبته في تحقيقها (يريد، يرغب) أو في كونه مضطرا (يجب/ينبغي/، يتحتم عليه...) أو مرخصا له (يمكن له، يجوز له...) لفعل ذلك.

هذه الفئة من الوجهات ترد، عامة، مدلولاً عليها بفعل وجهي من قبيل "**استطاع**" و"**رغب في**" وغيرها.

(ب) ترتبط الوجهة الحملية بعلاقة المتكلم بالواقعة الدال عليها الحمل. وتؤشر هذه الوجهة إلى "تقويم المتكلم لمدى إمكان تحقق الواقعة" (ديك 1989: 205).

وتتضمن هذه الوجهة سمتين أساسيتين: ثنائية "**الإثبات**"/"**النفي**" وثنائية "**واقع**"/"**غير واقع**"، ويرمز للوجهة الحملية بواسطة مخصص الحمل π_2 على أساس أنها تتحقق، عامة، عن طريق وسائل نحوية كما هو الشأن بالنسبة لها بين الثنائيتين اللتين تتحققان في شكل أدوات (إثبات أو نفي) وصيغ فعلية على التوالي.

(ج) أما الوجهة الثالثة، الوجهة القضوية، فترتبط بالموقف الذي يتخذه المتكلم من صدق القضية. وهي ثلاثة أنواع: "**وجهة معرفية**" و"**وجهة ارادية**" و"**وجهة مصدرية**".

تتعلق الوجهة المعرفية بالتزام المتكلم الشخصي بفحوى القضية (رأيه أو اعتقاده فيما يخص صدق القضية) وتتعلق الوجهة الإرادية برغبة المتكلم في أن يتحقق فحوى القضية. أما الوجهة المصدرية فهي مرتبطة بمصدر القضية الذي يمكن أن يكون تجربة المتكلم الشخصية أو استدلالا يقوم به المتكلم انطلاقا من معارف سابقة أو ما بلغه عن طريق السماع.

ويُعبّر عن الوجهة القضوية بإحدى الوسائل الثلاث التالية: أدوات (**إن**"، "**ربّما**"...) ولواحق ("**فعلا**"، "**دون شك**"، ...) وأفعال شبه مساعدة ("**أظن**"، "**أعتقد**"،"**أؤكد**"...) كما يتبين من الأمثلة التالية:

(63) أ- ربما جاء عمرو غدا.

ب- تزوج خالد هندا فعلاً.

ج- أظن أن عمرا لن يعود قبل أسبع.

من المتفق عليه أن يؤشر في الحالتين الأولى والثانية، للوجهة القضوية، بواسطة مخصص القضية π_3 ولاحق القضية 6_3 على التوالي. أما في الحالة الثالثة فقد اقترحنا (المتوكل 1995) أن يمثل للعبارة الوجهية ("**أظن**"، "**أؤكّد**"...) كما هي في مستوى المخصص القضوي على اعتبار أن هذا الضرب من العبارات يقع في منزلة وسطى بين الوحدات المعجمية (المحمولات الأفعال التامة) والوحدات النحوية الصّرف.

2-3-2-3- بنية تحتية أم بنيات؟:

سبق أن بيّنا أن إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها عمليتان تستلزمان تشغيل القالب النحوي بالدرجة الأولى لكنها تستدعيان، غالبا، إسهام القوالب الأخرى بدرجات متفاوتة. مفاد هذا أن هاتين العمليتين تحتاجان إلى المعلومات المتوافرة لا في القالب النحوي فحسب بل كذلك في قوالب أخرى. وقد سبق أن أشرنا كذلك إلى أن ديك (ديك 1989 و1990) يقترح أن يُمثل للمعلومات جميعها (إلا

معلومات القالب الإدراكي) في شكل بنيات تحتية قصد توحيد "لغة" قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، مع الملحوظة التي أوردناها في الفقرة الأولى من هذا المبحث وهي أن البنيات التحتية الممثل لها في القالبين النحوي والمنطقي تتضمن طبقة إنجازية في حين أن البنيات التحتية التي نجدها في القوالب الأخرى لا تتعدى الطبقة القضوية.

"تتكلم" القوالب جميعها (باستثناء القالب الإدراكي)، إذن، لغة موحدّة هي عبارة عن بنيات تحتية مصوغة وفقاً لمنظور النحو الوظيفي. وتختلف بنيتا القالبين النحوي والمنطقي عن بنيات القوالب الأخرى من حيث إنهما بنيتا جملتين تامّتين لا بنيتا مجرد قضيتين.

ولعل هذا الاختلاف بين البنيات من حيث الطبيعة راجع إلى أن البنيتين الممثل لهما في القالبين النحوي والمنطقي بنيتان فعليتان للعبارة اللغوية في حين أن البنيات الممثل لها في القالب المعرفي أو القالب الاجتماعي مجرد تمثيلات لمعلومات يقتضيها تحليل العبارة أو توليدها أوهما معا. إذ صحّ هذا الافتراض أمكن أن نتصوّر الوضع على الشكل التالي:

- تستلزم عمليتا توليد وتحليل العبارات اللغوية معلومات من قوالب مختلفة يُمثّل لها في شكل واحد، شكل بنيات متعددة الطبقات مصوغَة طبقا للتصور الوارد في النحو الوظيفي؛
- تشكّل التمثيلَ التحتي للعبارة اللغوية بنيةُ القالب النحوي وحده أو بنيةُ القالب النحوي وبنية القالب المنطق معاً حين يقتضي الأمر ذلك (= في حالات الاستلزام الحواري أو الاقتضاء بجميع أنواعه ومستوياته مثلا).
- أمّا البنيات الممثل لها في القوالب الأخرى فيلجأ إليها كمعلومات مساعدة يُستعان بها في عمليتي التوليد والتحليل.
- حين يتعلق الأمر بتحليل العبارة يتوسّل بقواعد التعبير لاستكشاف البنية التحتية التي يمكن أن يلجأ في تأويلها إلى معلومات غير المعلومات التي تتوافر فيها، أي معلومات ممثل لها في بنيات قوالب أخرى (القالبين المعرفي والاجتماعي مثلا) كما يمكن أن يقتضي الأمر اللجوء إلى القالب المنطقي حيث يتم اشتقاق بنية تحتية أخرى تتمّم عملية التأويل كما يحدث، مثلا، حين تواكب العبارة المحلّلة أكثر من قوة إنجازية واحدة.

- أما في عملية التوليد فيتم نقل البنية التحتية، بنية القالب النحوي، إلى بنية مكونية عبر قواعد التعبير التي يمكن أن تكتفي بالمعلومات الواردة في هذه البنية وحدها كما يمكن أن تستدعي استخدام معلومات ممثل لها في بنيات قوالب أخرى. من أمثلة ذلك إدماج الأدوات الصدور وإسناد التنغيم:

(1) تقدم أن إسناد التنغيم يتم على أساس قيمة المخصص الإنجازي π_4 كما يفاد من القاعدة (47). قيمة المخصص الإنجازي هذه يمكن أن تحدد في البنية التحتية للقالب النحوي ذاته كما يمكن أن تتقاسم تحديدها بنية القالب النحوي وبنية القالب المنطقي في ذات الوقت كما يحصُل حين يتعلق الأمر بعبارة لغوية متعددة القوى الإنجازية. في الحالة الأولى، تتخذ قاعدة إسناد التنغيم دخلاً لها البنية التحتية النحوية وحدها؛ أما في الحالة الثانية فإن هذه القاعدة تستخدم قيمة المخصص π_4 في البنية النحوية وقيمته في البنية المنطقية معاً.

(2) نفس الأمر يمكن أن يقال عن القاعدة المسؤولة عن إدماج الأدوات الصدور. فإذا كانت قاعدتا إدماج أداتي الاستفهام "**هل**" و"**الهمزة**" تكتفيان، كدخل، بقيمة المخصص π_4 الواردة في البنية التحتية النحوية فإن قاعدة إدماج الأداة "**أوَ**" تقتضي النظر كذلك في قيمة هذا المخصص الواردة في البنية التحتية المنطقية إذ إن هذه الأداة، كما هو معلوم، بخلاف أختيها الأوليين، لا تظهر إلا متصدّرة جملا استفهامية تحمل، كقوة إنجازية، الإنكار لا السؤال المحض. إن اللجوء إلى معلومات واردة في بنيات القوالب الأخرى يمكن أن يقتضيه بناء البنية التحتية النحوية ذاتها. من ذلك أن إسناد الوظيفة التداولية البؤرة يستلزم النظر، في بعض الحالات، في البنية التحتية المنطقية.

ويحصُل ذلك حين يؤديَ التغيير الإنجازي إلى تغيير في نوع البؤرة التي يجب "إسنادها أو في مجال إسنادها أو فيهما معا. وقد مثلنا (المتوكل 1991) لهذه الظاهرة بالعبارات التي من قبيل (64):

(64) أ أخاك لطمت؟!

حيث الانتقال من السؤال المحض إلى الإنكار أدى إلى الانتقال من "بؤرة معادلة" مسنده إلى المكون المفعول "**أخاك**" إلى "بؤرة رفض" مسندة إلى الحمل

بكامله. ومن ذلك كذلك ما يُورَد عادة في أدبيات "اللغويات الاجتماعية" متعلقا بتحديد العوامل الاجتماعية – الثقافية لبعض السمات البنيوية كالضمائر والصيغ الفعلية وفئة معينة من العبارات التي يرتبط ظهورها في الجملة بوضع المتخاطبين والعلاقة الاجتماعية التي تقوم بينهما وجنس المتكلم وسنه وانتمائه. هذه العوامل يُفترَض أن ترد كمعلومات في القالب الاجتماعي مصوغة في شكل بنيات يلجأ إليها حين يقتضي الأمر في عملية بناء البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي.

هذا التصور للعلاقة بين البنية التحتية النحوية والبنيات الممثل لها في القوالب الأخرى يعكس ما قلناه آنفاً عن علاقة القوالب بعضها ببعض والأدوار التي تقوم بها في كل من عملية توليد العبارات اللغوية وعملية تحليلها.

2-3-2-4- البنية التحتية بين الخصوصية والكلية:

تقدّم أن من مزاعم (وضوابط) النمذجة في نظرية النحو الوظيفي تحصيل الكفاية النمطية وأن ما يوصل إلى تحصيلها صوغ المبادئ والقواعد والتمثيلات على أساس أن تجمع بين قدر معقول من التجريد يجعلها تفي برصد خصائص أكبر عدد ممكن من اللغات وقدر معقول من الملموسية يضمن لها وصف التحققات الفعلية لهذه الخصائص في لغات معينة.

هذا الهاجس يظهر جليا في تصور النحو الوظيفي للبنية التحتية وصياغتها. فهذه البنية، كما رأينا، تتضمن طائفتين من العناصر: عناصر ملموسة خاصة وهي المفردات المعجمية كما تتحقق في لغة طبيعة معينة، اللغة موضوع الوصف، وعناصر مجردة كلية وهي المخصصات والوظائف بأنواعها الثلاثة (دلالية وتركيبية وتداولية).

الجانب الكلّي في البنية التحتية، يشمل في الواقع، السمات التالية:

- تحليل البنية إلى طبقات يعلو بعضها البعض؛
- وعدد هذه الطبقات (مع الأخذ بعين الاعتبار لما قلناه عن نسبية بعضها)؛
- وطبيعة هذه الطبقات (حمل، قضية وإنجاز)؛
- والعلاقة السلمية القائمة بين هذه الطبقات؛
- والتكوين الداخلي لكل طبقة (= نواة ومخصص ولاحق)؛

- والعناصر غير المعجمية المنتمية إلى كل طبقة، أي المخصصات والوظائف (باستثناء الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول اللتين قد يُستغنى عن إحداهما أو عنهما معا في وصف بعض اللغات). أما الجانب غير الكلي فيتمثل في المفردات المعجمية التي، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، تنتمي إلى لغة خاصة معينة (= العربية أو الانجليزية أو الفرنسية...) كما يتمثّل في بعض العناصر غير المعجمية (الدلالية والتداولية والنحوية). بالنسبة لهذه الفئة الثانية من العناصر يمكن أن نقول عن تأرجحها بين الخصوصية والكلية ما يلي:

(أ) ثمة سمات يلاحظ ورودُها في عدد كبير من اللغات دون اختلاف في ماهيتها ولا في الوسائل التي تتحقق عن طريقها. من ذلك القوى الإنجازية (الحرفية والمستلزمة) التي تتحقق دائما في شكل صُرفات أو أفعال إنجازية (= "**قال**"، "**سأل**"...) أو في ترتيب المكونات أو في التنغيم. لذلك يمكن أن يُعدّ المخصص الإنجازي من ثوابت البنية التحتية ومن كلياتها.

(ب) ثمة مخصصات لا تأخذ نفس القيم في جميع اللغات. من أمثلة ذلك المخصص الزمني π_2 الذي تختلف قيمه من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية حيث لا يوجد نظير عربي لبعض الفروق الزمنية في اللغة الفرنسية (= ثنائية Passé Simple/passé composé ثنائية: Passé antérieur plus-que-parfait).

(ج) نفس الشيء يمكن أن يقال عن فروع الوظيفة التداولية البؤرة، فإذا كانت الثنائية بؤرة الجديد/بؤرة المقابلة ترقى إلى قدر كبير من الكلية فإن تفريعات بؤرة المقابلة التي نجدها في العربية أو الانجليزية، مثلا، لا نجدها ضرورة في اللغة الفرنسية.

(د) ومن السمات ما هو كلي من حيث الماهية لكنه يختلف من حيث تحققه من لغة إلى أخرى. مثال ذلك السمات القضوية الوجهيّة (= مؤكّد، محتمل...) التي تتحقق في اللغة العربية في شكل أداة أو جملة مركبة أو لاحق قضوي كما هو الشأن في الجمل (63 أ-ج) مثلا بينما لا تتحقق في الانجليزية والفرنسية إلا في شكل لاحق قضوي أو جملة مركبة. إذا صحت هذه الملاحظة أمكن القول إن بعض قيم المخصص القضوي 3π ليست كلية وأن اللغات التي لا

تتوافر فيها هذه القيم تعبر عن الوجهة القضوية بوسائل أخرى (= لواحق أو جمل مركبة).

رغم هذه الاختلافات تظل البنية التحتية المستوى الذي يمثل للخصائص التي تتقاسمها اللغات على تباينها. ويظهر ذلك جليا حين نقارن بين هذه البنية والبنية السطحية مجال التباينات الواضح. لهذا تعدّ البنيةُ التحتية أفضلَ جسر عبور بين اللغات وبالتالي المجال الأمثل للترجمة. فالترجمة، في الحالات البسيطة العادية، تتم عن طريق تعويض عناصر البنية التحتية للعبارة المصدر بمعادلاتها في اللغة الهدف. أما في حالة الاختلاف، فيُلجأ إلى "قواعد التكييف" التي تعيّن أقرب عنصر في اللغة الهدف يمكن أن يعوض العنصر المترجم حين لا معادل.

3- النحو الوظيفي المحوسَب:

أصبح الآن من طموحات أي نظرية لسانية أن تبلغ من الضبط والصورنة درجة تؤهلها لن تبرمج داخل الحاسوب. ويُقصَد من البرمجة الحاسوبية تحصيل فائدتين أساسيتين اثنتين: فائدة نظرية وفائدة تطبيقية. تكمن الفائدة النظرية في أن النظرية المعنية بالأمر تصبح مجبرة على صياغة مبادئها وقواعدها وتمثيلاتها صياغة تجمع بين الدقة والوضوح بحيث لا يترك أي شيء للتخمين أو التقدير كما أن الحوسبة تمكن من روز صحة تلك القواعد والتمثيلات لا بالنظر لمجال معين فحسب بل كذلك بالنظر لبنية النموذج ككل. أما الفائدة التطبيقية فإنها تكمن في إعداد النظرية لأن تجد تطبيقات لها في مجالات متعددة كمجال الترجمة الآتية أو البشرية – الآلية) مثلا.

لتحقيق هاتين الفائدتين شرع منظّرو النحو الوظيفي في برمجة هذه النظرية في الحاسوب منذ ظهورها. وقد أنجز هذا المشروع مرحليا على الشكل التالي:

(أ) أول عمل قيم به في إطار مشروع حوسبة النحو الوظيفي هو محاولة كوي (كوي 1979) لتزويد الحاسوب اللغوي "ألكَول 68" (Algol 68) بمولّد مبنيّ وفق مبادئ هذه النظرية وحسب تنظيم الجهاز الواصف فيها. وقد توالت محاولات كوي في هذا الاتجاه (كوي 1981، 1988).

وقام بنفس المحاولة، لكن في برنامج حاسوبي آخر، برنامج بروﻟوكَ (Prolog)، جون كونوللي (كونوللي 1986) الذي وضع قواعد لترتيب المكونات في اللغة الانجليزية مصوغة وفقا لمقتضيات هذا البرنامج.

ثم تلت هاتين المحاولتين اقتراحات متعددة ترمي إلى صوغ مولد وظيفي في برنامجك بروﻟوك (ساموﻳلسدروف (1989)، باكر (1989) وباكر – فان دركوست وفان شايك (1988)، أو محلل وظيفي (يانسن 1989، كاتورد 1989، ديكَنوم 1989 وكوي 1989). من هذه المحاولات الموضعية ما اقتُرح في اتجاه وضع معجم وظيفي محوسَب (زوتفن 1987 و1989، ما ييس 1988 و1989، فوسن 1989، ديك 1989). أما أعمال ديك (ديك 1987 أ، 1987 ب، 1987 ج و1989) في هذا المجال فقد تناولت إشكال إدماج النحو الوظيفي في إطار معرفي أعم.

(ب) هذه المحوالات جميعها تمّت في إطار النموذج الأول للنحو الوظيفي، النموذج المقترح في (ديك 1978) والمعتمد في أدبيات هذه النظرية إلى حدود سنة 1988.

وقد استؤنفت هذه المحاولات بعد ظهور النموذج الثاني الموصوف في (ديك 1989) على أساس برمجة هذا النموذج حاسوبيا. وكانت نتيجة هذه المحاولات وضع برنامج حاسوبي (سمِّي "بروفكَلوت" (ProfGlot) مكتوب وفق برنامج بروﻟوكَ ومصوغ طبقا لنموذج النحو الوظيفي في صياغته الثانية. فهو، إذن جمعٌ بين نظرية لغوية معينة (النحو الوظيفي في صياغته الأخيرة) ولغة برمجة معينة (بروﻟوكَ) كما يتضح ذلك من تسميته.

في ما يلي نعرض بإيجاز لأهم خصائص هذا الجهاز وأهم وظائفه:

1) بُني بروفكَلوت على أساس أنه نموذج لأهم مكونات القدرة اللغوية المتوافرة لدى متكلم متعدد اللغات؛

2) لذلك فهو قادر على رصد خصائص لغات مختلفة متوسلا ببنيات ومساطر متماثلة؛

3) يميّز داخل هذا الجهاز بين المبادئ والقواعد العامة المستقلة عن اللغات وبين المبادئ والقواعد التي تختص بها كل لغة من اللغات المبرمجة؛

4) يستطيع بروفكَلوت أن **يولّد** عدداً كبيرا من أنماط التراكيب الواردة في اللغات المبرمجة كما يستطيع أن **يحلّل** مجموعة من التراكيب التي يولّدها؛

بالإضافة إلى جهازي التوليد والتحليل، تتوافر في بروفكَلوت أجهزة تفي بترجمة تراكيب اللغات المبرمجة في جميع الاتجاهات وتضطلع بعمليات الاستدلال المنطقي المختلفة انطلاقا من التراكيب المولّدة. ويمكن أن يتم هذا كله في ذات الوقت حيث يمكن، مثلا، أن تُحلّل جملة انجليزية إلى بنيتها التحتية ثم تترجم هذه البنية إلى البنية التحتية للعبارة الفرنسية مقابلتها ثم تولد، انطلاقا من هذه البنية الجملة الفرنسية الملائمة ثم يقام بعمليات استدلال انطلاقا من بنية هذه الجملة. بعبارة أخرى، يتكون بروفكَلوت، للقيام بهذه المهام، من عدة قوالب تتفاعل فيما بينها أهمها:

(أ) قالب مولّد كلّي يحدد البنيات التحتية لعبارات اللغات المبرمجة؛

(ب) قالب قواعد التعبير ذات الطابع الكلي بضطلع بنقل تلك البنيات التحتية إلى جمل محققة؛

(ج) قالب تحليلي كلي يقوم بنقل جمل اللغات المبرمجة إلى بنياتها التحتية؛

(د) قالب كلي للترجمة يضطلع بنقل بنية تحتية لعبارة لغة ما إلى البنية التحتية للعبارة التي تقابلها في إحدى اللغات الأخرى؛

(ه) قالب كلي تتم داخله عمليات المنطق الاستدلالي المختلفة؛

(و) وتضاف إلى هذه القالب ذات الطابع الكلي قوالب خاصة حيث تحدد الجوانب التي تشكل خصوصيات كل لغة من اللغات المبرمجة فثمة بالنسبة لكل لغة من هذه اللغات معجم ونسق من قواعد التعبير خاصان.

هذه في عجالة وبطريقة مبسطة البنية العامة لبرنامج بروفكَلوت. ويمكن توضيح هذه البنية ووظائف عناصرها عبر الرسم التالي:

(65)

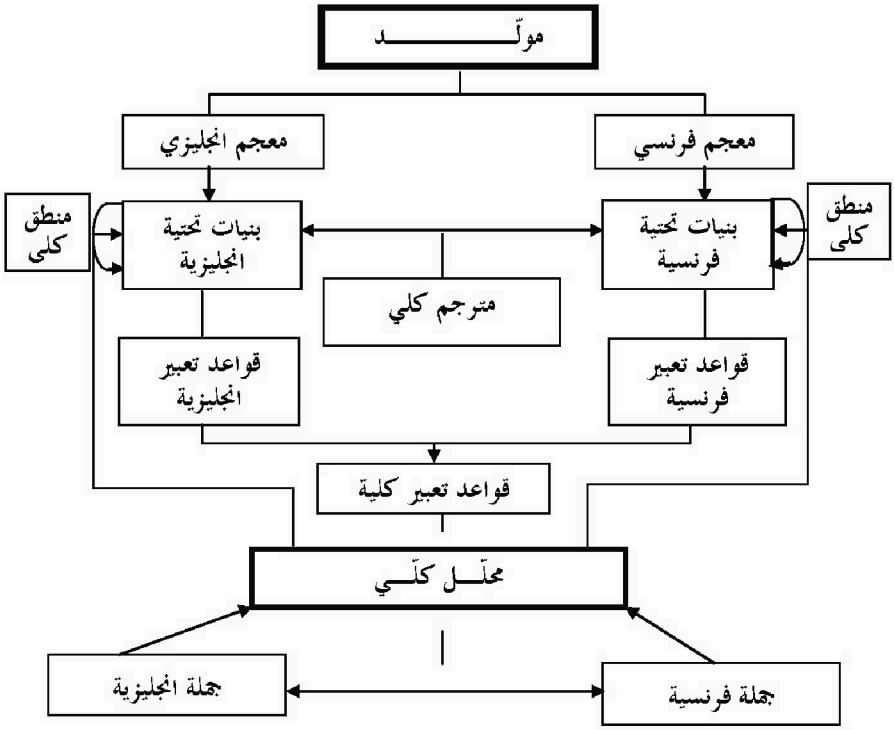

يمكن أن نلاحظ، بإمعان النظر إلى الرسم (65)، أن عملية الحوسبة لم تشمل نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ككل (أي بقوالبه الخمسة) إنما قُصرت على القالب النحوي الصّرف. ولعل من وضعوا برنامج بروفكَلوت يعدون حوسبة هذا القالب مرحلة أولى في إنجاز مشروع برمجة النموذج بكامله.

كلمة أخيرة عن بروفكَلوت: كانت لحوسبة النحو الوظيفي نتائج هامة جدا لا بالنسبة لصياغة هذا النحو نفسه فحسب بل كذلك بالنسبة لمجالات تطبيقية أهمها نتيجتان اثنتان: (أ) من ناحية استلزمت الحوسبة أن تصاغ المبادئ والقواعد الواردة في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية بكيفية أكثر دقة وأصبحت بذلك عملية تمحيصها أسهل وأضمن؛ (ب) ومن ناحية أخرى مكنت نفس الحوسبة النحو الوظيفي من الإسهام في مجال لا يتنازع في أهميته: مجال الترجمة الآلية.